2018

مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية

د. خليل عبد المنعم مرعي

خبير الشئون البرلمانية

محاضر العلوم السياسية بالجامعات المصرية

ملخص

تتعدد التعاريف الاصطلاحية للسياسة الخارجية كمفهوم أساس في أدبيات هذا العلم، وقامت هذه الدراسة بتجميع هذه التعاريف وتصنيفها في ست مجموعات تبعا لمعايير محددة، بدأت من تعاريفها العامة الفلسفية، وتلك التي اهتمت بطبيعة المفهوم دون ماهيته، ومجموعة التعاريف الجزئية التي يركز كل واحد منها علي عنصر معين من مكونات المفهوم, سواء أكان يتعلق بأهداف السياسة الخارجية أم أنشطتها أم سلوكياتها، أم افعالها وردود أفعالها، أم وحداتها، أم قرارتها، ثم مجموعة التعاريف التي تقوم علي اعتبارات المواءمة بين عناصر هذه العملية، أو تلك التي تركز علي تخطيط و إدارة السياسة الخارجية، أو تقدم تعريفاً إجرائياً لهذا المفهوم.

وقد حددت هذه الدراسة مواطن القوة والضعف في هذه التعاريف التي حصرتها في ثلاثة وعشرين تعريفاً وقدمت مراجعة نقدية جامعة لها، وفسرت أوجه الاختلاف والتمايز في وضع هذه التعاريف المتعددة لمفهوم السياسة الخارجية، وخلصت هذه المراجعة النقدية الي تبني تعريف جامع لهذا المفهوم، يجمع عناصر ومقومات السياسة الخارجية في دلالاتها المعاصرة، وبينت المزايا النسبية التي يتسم بها هذا التعريف المستخدم مقارنة بما عداه من التعاريف الأخرى المعروفة في أدبيات السياسة الخارجية المعاصرة.

Abstract

Conventional definitions abound to foreign policy as a concept based on the scientific literature, this study has compiled these definitions and rated in six groups according to specific criteria, starting from the general philosophical definitions, , and a partial definitions each one focused on particular element components concept whether it regards foreign policy objectives or activities or behaviours, or its actions and reactions, or subdivision, and a set of definitions based on considerations of harmonizing this process, Outlook focused on planning and managing Foreign policy, or applying a procedural definition of this concept.

This study has identified the strengths and weaknesses of these definitions that cornered her at 23 definitions, and provided critical review,

and explained the differentiation in developing these multiple definitions of the concept of foreign policy, and this critical review helps to build inclusive definition for this concept ,and combines elements and components of its foreign policy, and demonstrated the advantages of this new definition compared to other definitions in the literature of other contemporary foreign policy literature.

مقدمة

يُعد مفهوم "السياسة الخارجية" بلا منازع هو مفهوم الأساس Basic Concept في أدبيات هذا العلم، ومن ثم يغدو من الأهمية بمكان أن يجري تعريف هذا المفهوم العلمي، وفحص معانيه ودلالاته الاصطلاحية، والاتفاق ما أمكن ذلك على كلمة سواء حول المقصود بهذا المفهوم من وجهة نظر أهل العلم والتخصص في هذا الحقل المعرفي.

(1) موضوع الدراسة وقيمتها العلمية والعملية وتساؤلاتها الرئيسية

ترصد هذه الدراسة المعاني والدلالات الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية الذي يتميز، عما سواه من مصطلحات ذات صلة وثقى به في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة كمفاهيم السياسة الدولية والعلاقات السياسية الدولية والاستراتيجية والدبلوماسية (النعيمي، 2011، ص 28–42)؛ حيث تعبر السياسة الخارجية في أبسط معانيها عن العلاقات المتبادلة بين الدول وغيرها من الفاعلين المستقلين في المجال الخارجي، وتغدو السياسة الدولية هي حصيلة تفاعل هذه السياسات الخارجية، ولا تزيد العلاقات الدولية عن كونها محصلة مجموعة السياسات الدولية، في حقبة زمنية معينة أو بخصوص معضلة محددة (ربيع، 1973، ص 7 و8؛ توفيق، 2000، ص 22 و23، زكي محمد، 1975، ص 36 و37).

وتختبر هذه الدراسة وتدقق التعاريف الاصطلاحية المتعددة والمتنوعة لمفهوم السياسة الخارجية، وتقارنها بدلالاته اللغوية والتاريخية، بل ومعانيه الإنشائية العامة والدارجة الشائعة لدى العامة وغير المتخصصين بل وأهل العلم والتخصص في بعض الأحيان، التي درجت على استخدام تعابير مجازية، مثل "العلاقات الخارجية على المسرح الدولي" (عبدالعظيم، 1994، ص 4)، و" فن إدارة النشاط الخارجي" (العبدلي، 1994، ص 124) أو تتبادل المفهوم مع ما سواه من مصطلحات والنظر إليها كمترادفات؛ مثل: السياسة الدولية، والدبلوماسية، والاستراتيجية (ربيع، 1973، ص 8)، وقد يزداد

هذا الخلط في ظل ما يشدد عليه الجيل الثالث في أدبيات السياسة الخارجية المعاصرة وتسليمه بالترابط الوثيق بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، ومدى إمكان التقارب والتطابق بين أطرهما التحليلية(Hudson, 2008,2019, Hill, 2003,2016).

ويدخل في دائرة هذا الاختبار والتدقيق لمفهوم السياسة الخارجية، تلك التعاريف التي تفسر المفهوم بأسلوب المخالفة؛ لتصبح السياسة الخارجية هي الحركة السياسية خارج حدود الدولة، بخلاف السياسة الداخلية التي ترابط داخل هذه الحدود (Jackson and Others, 2010)؛ لاسيما وأن هذا الفصل قد انتفى تمامًا بين السياسيتين الداخلية والخارجية، وتوسعت مضامين وموضوعات هذه الأخيرة مع تزايد الاتجاهات الفكرية والحركية نحو تدويل الكثير من الأمور الحيوية التي كانت تدخل فيما مضى في صميم الشئون الداخلية للدول وغيرها من الفاعلين الدوليين (Hill, 2016).

وتكمن القيمة العلمية والعملية في صياغة تعاريف المفاهيم العلمية في أنها تعتبر فاتحة التأصيل النظري لأي حقل معرفي، ولا يستبعد مفهوم "السياسة الخارجية" – كعلم نفعي داخل شجرة المعرفة السياسية – من هذا التعميم المسلم به، الذي يثير التساؤل المركب عن جوانب الاتفاق والاختلاف بين أهل العلم والتخصص في تعريف مفهوم السياسة الخارجية، والثابت والمتغير في دلالات هذه التعاريف المتعددة والعوامل التي أدت إلى هذا التعدد ؟ وهل باتت السياسة الخارجية من المسلمات التي لا تحتاج إلى تعريفها وتحديد دلالاتها الاصطلاحية؟ وهل تنتفي القيمة العلمية والعملية لصياغة تعريف منطقي لمفهوم السياسة الخارجية؟ وهل يغدو بالإمكان بناء هذا التعريف في ضوء المراجعة النقدية لتعاريف هذا المفهوم في أدبيات السياسة الخارجية واتجاهاتها المعاصرة؟

(2) حدود الدراسة وإطارها التحليلي وتقسيمها الموضوعي العام

لقد اشتملت أدبيات السياسة الخارجية المعاصرة على مجموعة كبيرة ومتنوعة من التعاريف العلمية لهذا المفهوم، أمكن تصنيفها إلى عدة فئات حسب طبيعة كل تعريف ومضمونه؛ فمنها ما قدم تعريفًا عامًا غير محدد للمفهوم، ومنها ما اكتفى بالتركيز على طبيعة هذا العلم دون أن يدقق في عناصره وأركانه، ومنها ما أضفى عليه صبغة جزئية غير مكتملة الأركان، ومنها ما تيسر له وضع تعريف كلي يلم بأغلب مقومات ومؤشرات هذا المفهوم العلمي، ومنها ما أثر السلامة فلم يكترث أو ينشغل بتأصيل هذا المفهوم وتعامل معه باعتباره من المسلمات والمسائل البديهية الواضحة التي لا

تحتاج إلى تفسير أو توضيح لدلالاتها ومعانيها الاصطلاحية. (مصباح عامر، 2008، Neack and others, 1995)

وتشكل هذه الاتجاهات العلمية المختلفة في تعريف مفهوم "السياسة الخارجية" اجتهادات فردية متنوعة لأهل التخصص في هذا الحقل المعرفي المتجدد، تتفاوت تبعًا لمراحل التطور الزمني التي ظهر فيها كل تعريف، وما كان ينتظم المفهوم ذاته من ماهية آنذاك، أو ما كان يشغل اهتمام الباحث المتخصص من عناصر ومقومات لهذا المفهوم.

وتعمل هذه الدراسة على إجراء مراجعة نقدية جامعة للاتجاهات المعاصرة في تعريف مفهوم السياسة الخارجية منذ انطلاقة نظرية التحليل العلمي المعاصر للسياسة الخارجية في خمسينيات القرن الفائت حتى الوقت الحاضر، التي مرت بثلاثة أطوار (أجيال) متعاقبة ومتداخلة؛ بدءًا من جيل الرواد المؤسسين و في صدارتهم سنايدر، وروزناو، وهارولد ومارجريت سبروت، الذي اهتم ببناء تحليل السياسة الخارجية ودراساتها المقارنة (1950 – 1980)، ثم جيل الوسط (1980 – 2000) الذي أجرى المراجعات النقدية لنظرية تحليل السياسة الخارجية وتوسع في دراساتها المقارنة ودراسات الحالة، ومن رواده هولستي وهيرمان، ثم الجيل الثالث الحالي الذي يمثل تيارًا رئيسيًا في دراسات السياسة الخارجية منذ فواتح القرن الحادي والعشرين، ومن رواده فاليري هيدسون، وكريستوفر هيل، (Hudson, 2008, 2019).

ولهذا الغرض، فإن الإطار التحليلي لهذه الدراسة إنما يعتمد على كل من أسلوبي التحليل السياسي الجدلي والمقارن في متابعة الدلالات اللغوية والتاريخية والاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية، ومقارنة هذه الدلالات في أدبياتها الغربية والعربية، وتقرن معهما ويتشابك أسلوب التحليل السياسي الإحصائي الذي يحدد الأوزان النسبية لهذه التعاريف تبعًا لمصدريها الغربي والعربي من ناحية، ووفقًا لمعيار تتابعها الزمني عبر أطوار التطور التاريخي المتداخلة لفقه السياسة الخارجية المعاصرة من ناحية أخرى.

وركونًا على هذه الأساليب الثلاثة من أساليب التحليل السياسي، واعتمادًا على ما يصاحبها من مناهج علمية وأدوات بحثية فنية، من استقراء واستنباط، واستخدام الأدوات الإحصائية وتحليل المضمون والمقارنة والقياس المنطقي والعصف الذهني، ينتقل الإطار التحليلي لهذه الدراسة من مستوى وصف مفهوم السياسة الخارجية وتصنيفه حسب دلالاته الاصطلاحية إلى تعاريف جزئية وأخرى كلية،

ويعلو تدريجًا إلى مستوى تفسير وتعليل ظاهرة تعدد وتنوع تعاريف هذا المفهوم، صعوداً إلى مستوى التقييم والمراجعة العلمية ثم مستوى التقنين والتعميم.

وبطبيعة الحال فإن التقويم والمراجعة العلمية الناقدة لهذه التعاريف في فئاتها المختلفة يؤدي إلى تحديد مزايا ونقاط ضعف هذه التعاريف، ويستخلص من ذلك كله تعريفًا أكثر دقة للمفهوم يكون أقرب إلى ما استقر أهل المنطق القياسي على تسميته بالتعريف الجامع المانع، الذي يرون أنه هو التعريف العلمي المنطقي للمفاهيم المجردة، أو على الأقل بناء تعريف جامع لأهم مقومات ومؤشرات المفهوم وفقًا لما تسلم به المدرسة السلوكية في تعاملها العلمي مع الظواهر السياسية ومفاهيمها.

واستنادًا إلى كل ما تقدم، تنطلق هذه الدراسة نحو تحديد ماهية مفهوم "السياسة الخارجية" ومعانيها ودلالاتها الاصطلاحية، وتصوغ تعريفًا محددًا جامعًا يشمل كل عناصرها ومقوماتها في ضوء المراجعة النقدية الجامعة لتعاريف هذا المفهوم في الأدبيات المعاصرة لهذا الحقل المعرفي، وترتب موضوعيًا في ثلاثة مباحث، يبدأ أولها بالتصدي للتعاريف الاصطلاحية الجزئية لمفهوم السياسية الخارجية، وينتقل ثانيها إلى تحليل تعاريفها الكلية، ويستقل ثالثها بإعادة النظر ومراجعة هذه التعاريف الجزئية والكلية، وبناء تعريف جامع للمفهوم في ضوء هذه المراجعة النقدية.

المبحث الأول: التعاريف الاصطلاحية الجزئية لمفهوم السياسة الخارجية

عرفت أدبيات السياسة الخارجية بعض التعاريف لمفهوم السياسة الخارجية التي تقف عند عنصر أو ركن معين من أركان هذا المفهوم، ومن ثم فإن هذه التعاريف تسلط الأضواء على أحد أجزاء أو مكونات السياسة الخارجية أو حتى طبيعتها، دون أن تتعمق في سبر أغواره وتحيط بكل مكوناته وأركانه، ومن هذه التعاريف ما مس طبيعة المفهوم دون ماهيته، ومنها ما ركز على أهداف السياسة الخارجية، ومنها ما اعتنى بأنشطتها وحدها، ومنها ما انشغل بسلوكيات وتصرفات السياسة الخارجية، ومنها ما انشغل بسلوكيات وتصرفات السياسة الخارجية، ومنها ما شغله الأفعال وردود الأفعال في السلوك الخارجي، ومنها ما حصر ذاته في وحدات السياسة الخارجية وحدها.

أولاً: التعاريف المعنية بتحديد طبيعة السياسة الخارجية

اتجهت فئة من تعاريف مفهوم السياسة الخارجية إلى التركيز على طبيعة هذا المفهوم دون ماهيته، وكيَّفته على أنه فن من فنون المعرفة، ومن ثم فإنها تتصدر ذلك بتوكيد هذه الصفة التي هي محل جدل علمي، ويبرز على هذا الصعيد تعريفان، يحددان دلالات مفهوم السياسة الخارجية بأنها

تعنى فن التعامل مع الأعداء على مقتضى المصالح الوطنية للدولة أو هي فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية (منصور، 1994، ص11).

ويسير على هذا المنوال "عبد المجيد العبدلي" الذي يسلم بأن السياسة الخارجية هي فن تسيير العلاقات الخارجية في جميع الميادين الذي تحكمه المصلحة القومية في التعامل مع بقية الممثلين الدوليين سواء أكانوا أشخاصًا دوليين أو جماعات ضغط دولية أخرى (العبدلي، 1994، ص 124)، ولم يغب عن "موسوعة السياسة" مثل هذه التعاريف، فقد سجلت تعريفًا تقليديًا مختصرًا للسفير "ليون نوبل Leon Nuel" الذي ذهب إلى أن السياسة الخارجية هي "فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى".[https://politicalencyclopedia.org/dictionary//26/12/2016]

وفي ضوء تأمل هذه التعاريف لمفهوم السياسة الخارجية، **يستخلص ما يلي:**

(1) تنظر هذه التعاريف إلى السياسة الخارجية، باعتبارها فنًا من فنون التعامل التي تطبق قواعد علم العلاقات الدولية، الذي يغدو علمًا تفسيريًا، بينما تنتفي هذه الصفة عن السياسة الخارجية، حتى لو أن جزءًا كبيرًا من أنشطتها يقوم على العلم المشتق أصلاً من اعتبارها من عناصر العلاقات الدولية.

(2) أقحمت هذه التعاريف دلالات مفهوم السياسة الخارجية في دائرة الجدل العلمي حول كونها علمًا أم فنًا، وسلمت بأنها مجرد "فنون للتعامل" نافية عنها صفة العلمية التي اصطبغت بها، بحسب الأصل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وما صاحبها من الانتقال من المرحلة التقليدية في دراسات السياسة الخارجية إلى مرحلتها الحديثة، التي رسختها اجتهادات المدرسة السلوكية وما بعد السلوكية.

(3) حددت هذه التعاريف مضمون وحدود فن التعامل الذي تتحرك فيه السياسة الخارجية، فشملها التعريف الأول لكل فنون التعامل مع الأعداء على الإطلاق والعموم، بينما ضبطتها التعاريف الأخرى وحصرتها في نطاق فنون التعامل مع الدول الأخرى. وفي كلتا الحالتين فإنَّ فنون التعامل مع الدول الأخرى أو مع الأعداء تدخل كلها في نطاق السياسة الخارجية، ناهيك عن أن وحدات السياسة الخارجية قد اتسعت لتضم فاعلين آخرين، غير الدول، يمتلكون القدرة والإمكانات على صنع سياسة خارجية ذاتية مستقلة بهم.

(4) أضافت هذه التعاريف ضابطًا مشتركًا يحكم دلالة مفهوم السياسة الخارجية جنبًا إلى جنب مع عنصر فن التعامل مع الأعداء أو مع الدول الأخرى، وهذا الضابط المشترك هو أن هذا التعامل إنما يجري على مقتضى المصالح القومية، التي تعد بحق المحرك الأساسي الذي يقف خلف السياسات الخارجية للدول؛ فكلها دون استثناء إنما تمارس سياسة خارجية غائية مقصدها الرئيسي هو حماية أو تحقيق مصالحها القومية National Interests، حتى وإن تفاوتت هذه المصالح القومية بصورة نسبية فيما بين وحدات السياسة الخارجية.

(5) إذا كانت هذه التعاريف قد غلب عليها التركيز على طبيعة السياسة الخارجية وتسليمهما بأنها تعبر عن فنون التعامل الخارجي، وهو أمر يعيبها، فإن مما يميزها أنها اقتربت من ماهية مفهوم السياسة الخارجية، ولو بصورة جزئية، حينما اهتمت بعنصرين من عناصرها الموضوعية، هما: التعامل الخارجي مع الدول الأخرى، وكون هذا التعامل الخارجي يقوم على مراعاة مقتضيات المصلحة القومية لهذه الدول، التي تشكل بحق أحد أركان مفهوم السياسة الخارجية أو بالأحرى عملية صنع هذه السياسة.

ثانياً: التعاريف المعنية بأهداف السياسة الخارجية

يتجه تيار فكري في أدبيات السياسة الخارجية إلى تعريفها على أنها ترادف أهداف الدولة في محيطها الخارجي أو أهداف وحدات السياسة الخارجية بوجه عام، ففي كتابه "السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية"، يعرف "إسماعيل صبري مقلد" هذا المفهوم بأنه هو "مجموعة الأهداف والمبادئ التي تختارها الدولة لنفسها، وتضعها موضع التنفيذ، وهذه المبادئ والأهداف هي التي تحدد نمط سلوكها، عندما تتفاوض مع غيرها من الدول للدفاع عن مصالحها الحيوية، أو لتنمية تلك المصالح وتطويرها" (مقلد، 2013، ص 14).

وعلى هذا المنوال، سار "بول سيبوري Poul Seabury" في كتابه "القوة والحرية والدبلوماسية: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فقد عَّرف السياسة الخارجية بأنها "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريًا، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة، بل والعنف في بعض الأحيان" (Seabury ,1965, p7).

وبطبيعة الحال، فإن ربط السياسة الخارجية بأهدافها إنما يشكل نقلة نوعية جزئية في تحديد دلالات المفهوم، لما تمتلكه هذه الأهداف من مكانة مهمة داخل عناصر ومكونات صناعة السياسة الخارجية، ويؤكد التسلسل الزمني لهذين التعريفين، اللذين يقرنان السياسة الخارجية بأهدافها، إلى أي مدى يستقر هذا الاتجاه على امتداد ما يقارب أكثر من نصف قرن من الزمان، بيد أن إمعان النظر في هذين التعريفين يولد مجموعة من الملاحظات على هذا الصعيد، من أهمها ما يلي:

(1) رغم أن أهداف السياسة الخارجية هي أحد مكوناتها، فإنها تشتمل على ما هو أكثر من هذه الأهداف، التي تظل مجرد رغبات تنشدها وحدة السياسة الخارجية، ما لم تعبأ لها الموارد والإمكانات التي تحولها إلى سلوكيات وقرارات سياسة خارجية نافذة. وبناء عليه، فإن هذا الترادف والتطابق بين السياسة الخارجية وأهدافها لا يقدم رؤية جامعة للمفهوم، ويصاحب ذلك استنتاج دلالات مضللة عند التعامل مع السياسة الخارجية في حدود هذا الفهم الجزئي المحدود.

(2) لقد استوعب التعريفان السابقان، كلاهما، أن السياسة الخارجية، في دلالاتها الجامعة، إنما تتجاوز نطاق أهدافها النظرية المحددة، وعلى ذلك فقد ربط التعريفان بين التعبير عن هذه الأهداف وإعلانها ووضعها موضع التنفيذ، واستعمال القوة والنفوذ، والعنف في بعض الأحيان، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

(3) إذا كان التعريفان اللذان ربطا السياسة الخارجية بأهدافها، قد اتفقا في بعض قواسمهما المشتركة من حيث اقتران دلالة المفهوم بأهداف السياسة الخارجية ووضعها موضع التنفيذ، فقد ظهرت بعض أوجه التباين بينهما فيما اشتملا عليه من تفريعات وتفاصيل جزئية بشأن أهداف السياسة الخارجية؛ فبينما ركز التعريف الأول على أن هذه الأهداف تحدد نمط السلوك الخارجي للدولة، وتترجم مصالحها الحيوية في تفاوضها مع الدول الأخرى؛ سواء للدفاع عن هذه المصالح، أم تنميتها وتطويرها، فإن التعريف الثاني يبين الجهة المختصة بتحديد هذه الأهداف وهي السلطات المحددة دستوريًا، ومن ثم فإنَّ هذه السلطات توظف هذه الأهداف وتتعامل بمقتضاها مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية، وتعمل على تحقيقها حتى لو اضطرت إلى استعمال القوة والنفوذ والعنف في بعض الأحيان.

(4) أصبحت أهداف السياسة الخارجية واحدة من الموضوعات المستقرة والمتفق عليها في أدبيات السياسة الخارجية المعاصرة، وهي تمثل عنصرًا محوريًا داخل مكونات صناعة السياسة

الخارجية (Wolfers, 1970, P. 194-199)، وتنقسم هذه الأهداف ما بين أهداف بعيدة المدى Long term Objectives، وأخرى قصيرة المدى Short term Objectives؛ وترتبط أهداف السياسة الخارجية بعيدة المدى بضرورات الأمن القومي للدولة وأهداف التنمية والرخاء الاقتصادي، بينما تتبع أهدافها قصيرة المدى من ضرورات مرحلية عارضة تستجيب لها الدولة في مواقف خارجية معينة، وتؤثر هذه الأهداف عادة في خطط الدولة وبرامج سياساتها الخارجية وفي تحديد أدوات تنفيذ هذه السياسة.

ثالثاً: التعاريف المحصورة في أنشطة السياسة الخارجية

اهتم جانب من فقه السياسة الخارجية بحصر تعريفها في أنشطة هذه السياسة، أو بعبارة أدق يقصد بها تحويل مدخلاتها إلى أنشطة تتوخى تحقيق غايات معينة، ومن رواد هذا الاتجاه "جورج مودلسكي George Modelski"الذي يعرف السياسة الخارجية في كتابه "نظرية السياسة الخارجية"، بأنها "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة أنشطتها طبقًا للبيئة الدولية"(Modelski, 1962,p6). وفي هذا السياق فان نظام الأنشطة يحتوي على نمطين من هذه الأنشطة؛ أحدهما أنشطة مدخلات السياسة الخارجية، والآخر أنشطة مخرجاتها، ويدخل ضمن أنصار هذا التيار كل من نورمان هيل Norman Hill، وفرنكل جوزيف Frankel Joseph؛ حيث يحصرها الأول في "نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا على أساس الفلسفة أو العقيدة التي يتمسك بها قادة هذه الدولة" (Hill, 1962, P. 73)، ويختصرها الثاني في كونها تعبيرًا عن أحد أبعاد الحركة السياسية على الصعيد الخارجي، التي تختلط بالسياسة الداخلية على نحو يسمح بخلق القوة والقدرة على التعبير عن الإرادة الحاكمة (Joseph, 1965, P. 21).

ويمضي روبرت جاكسون، وجورجين مودلر، وجورج سورينسن Robert Jackson, George Sorensen, Jorgen Modler، في هذا الاتجاه، ويستقرون على أن السياسة الخارجية إنما تعبر عن مجموعة من الأنشطة والسلوكيات الضخمة والمتنوعة التي تتخذها الدولة وغيرها من الفاعلين الدوليين، التي تزداد بصورة مستمرة جراء تدويل الكثير من أمور الحياة اليومية. (Jackson, Modler, Sorensen, 2019, P. 288)

(1) القيمة العلمية للتعاريف المحصورة في أنشطة السياسة الخارجية

يلاحظ أنّ هذه التعاريف، بخلاف التعاريف العامة غير المحددة، لم تطابق بين الأنشطة الخارجية في مجموعها وبين السياسة الخارجية، واكتفت بتعيين نوع معين من تلك الأنشطة الخارجية يتسم بالخصائص الآتية:

(أ) إنها ترتبط بتغيير سلوكيات الدول الأخرى.

(ب) أنها تؤقلم أنشطتها وتقيمها طبقًا للتفاعلات والعمليات التي تفرزها البيئة الدولية، وتفرضها على وحدات السياسة الخارجية.

(ج) إنها تعبر عن نظام من الأنشطة الخارجية، يشتمل على نمطين أحدهما أنشطة مدخلات السياسة الخارجية، والآخر أنشطة مخرجات هذه السياسة.

(2) أوجه القصور في التعاريف المحصورة في أنشطة السياسة الخارجية

رغم تمايز هذه التعاريف العامة لمفهوم السياسة الخارجية، فإنها يعتورها بعض أوجه النقص والعيوب، من أهمها:

(أ) إن أنشطة السياسة الخارجية لا تمثل غير جزء يسير من أجزاء هذا المفهوم الواسع، الذي يحتوي على أجزاء أخرى لا تقل عنها أهمية، ومن اللازم اللازب أن تؤخذ هي الأخرى في الحسبان عند تعريف هذا المفهوم.

(ب) إن مفهوم "الأنشطة" الخارجية، يبدو غامضًا في حد ذاته، ويصعب تحديد مكوناته وعناصره، ناهيك عما يزيد الأمر غموضًا وصعوبة جراء تحديد هذه الأنشطة بنسق أو نظام يحتوي على أنشطة للمدخلات، وأخرى للمخرجات.

(ج) إن تعبير "الأنشطة الخارجية" من التعابير الفضفاضة؛ فمنها ما يدخل في سياق السياسات الخارجية، ومنها ما يخرج عن هذه الدائرة.

رابعًا: التعاريف القاصرة على سلوكيات السياسة الخارجية

يميل تيار فكري في أدبيات السياسة الخارجية إلى تعريف السياسة الخارجية بمجموعة سلوكياتها وتصرفاتها الخارجية بدلاً من أنشطتها الخارجية، وذلك لتفادي ما وجه لتعريفها بالتطابق مع هذه الأنشطة، التي تبدو مفهومًا غامضًا فضفاضًا يصعب قياسه وتحديد مكوناته، وذلك بخلاف مفهوم "السلوك الخارجي" الظاهري الذي يمكن ضبطه وتحديده مقارنة بمفهوم "الأنشطة الخارجية"، ومن رواد

هذا التيار "Kurt" الذي قدم تعريفًا للمفهوم في مصنفه "كيف تصنع السياسة الخارجية " How Foreign Policy is made" الصادر عام 1949، وحدد معناها في "مجموعة المبادئ التي تدار في ظلها علاقات الدولة وسلوكياتها مع الدول الأخرى، وبرنامجها الذي يحقق لها أفضل الظروف الممكنة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى حد الحرب"، (Kurt, 1949, P. 16)

وينتمي إلى هذا التوجه الفكري أيضًا "لويد جونسون Jonson" الذي يفسر مفهوم السياسة الخارجية بأنه يعني "السلوك الرسمي الذي يتبعه صانع القرار الرسمي للتأثير في سلوك الدولة الخارجية (جونسون، 1989، ص 26).

ومن أنصار هذا التيار الفكري "تشارلز هيرمان Charles Hermann"، الذي يذهب إلى أن السياسة الخارجية تتكون من "السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتَّبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة، أو من يمثلونهم، ويقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية". (Hermann, 1967, p72)

وينحو هذا المنحى "باتريك مورجان Partick Morgan" الذي ينتهي إلى تعريف السياسة الخارجية بأنها تلك "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم، بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين". (Morgan, 1975, p166)

وسار في ركب هذا التيار الفكري "مازن الرمضاني"، الذي يوجز مفهوم السياسة الخارجية ويحصره في" السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار" (الرمضاني،1990، ص 26)

ومن القراءة المتأنية لهذه التعاريف الخمسة ومقارنتها مع بعضها البعض الآخر، يلاحظ أنها تحصر السياسة الخارجية في رصد السلوكيات والتصرفات الرسمية للدول، وتستبعد غيرها من الأبعاد الأخرى التي تدخل ضمن عناصر هذا المفهوم مثل أهداف السياسة الخارجية واستراتيجياتها وأنماطها المعلنة، ويستدل من هذه المقارنة بوجه عام على أن السياسة الخارجية في ضوء هذه التعاريف تتألف من مجموع السلوكيات والتصرفات التي يتخذها صانعو القرار في المحيط الخارجي، فهذه السلوكيات والتصرفات الظاهرة والمعلنة لكي تشكل ماهية السياسة الخارجية يجب أن تتصف بالسمات الآتية:

(1) أن تكون هذه السلوكيات والتصرفات رسمية، يقوم بها صانعو القرار في الحكومة الوطنية أو من يمثلونهم.

(2) أن يقصد بهذه السلوكيات والتصرفات التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين، الذين يمثلون الوحدات الدولية الخارجية.

(3) أن يقوم صانعو القرار على هذه السلوكيات والتصرفات بصفاتهم الرسمية، وبمفهوم المخالفة إذا نتجت هذه السلوكيات في البيئة الدولية من طريق آخر غير هؤلاء الممثلين الرسميين للدولة، أو اتخذها هؤلاء الممثلون الرسميون المعنيون في الحكومة بغير هذه الصفة الرسمية، فإنها لا تدخل ضمن معاني السياسة الخارجية ودلالاتها العلمية.

خامساً: التعاريف المنطوية على أفعال السياسة الخارجية وردود أفعالها

يذهب تيار فكري إلى تحديد دلالات مفهوم السياسة الخارجية ويحتكرها على الأفعال الرسمية للدول في البيئة الخارجية أو ردود الأفعال التي تتخذ إزاء هذه الأفعال. ومن أنصار هذا التيار الفكري "جوناثان ويلكنفيلد Jonathan Wilkenfeld" وزملاؤه الذين يعرفون السياسة الخارجية بأنها "تلك الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تبادر بها الدول ذات السيادة، أو تتلقاها وترد عليها لاحقًا، من أجل تغيير أو استحداث ظروف أو مشكلة جديدة في خارج حدودها السياسية" (Wilkenfeld, 1986, p110)، وينحو هذا المنحى بعض الباحثين في فقه السياسة الخارجية العربية؛ فهي تعني عند "صفر الدروع" "مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الوحدة الدولية في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة سعيًا لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة" (الدروع، 2019)، ويخلص الباحث "محمد الدبار" إلى تعريف مطابق لسابقه حينما يقرر أن السياسة الخارجية هي مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية في سعيها لتحقيق أهدافها (الدبار، 2019).

ويركز هذا التيار الفكري في تعريفه لمفهوم السياسة الخارجية على الفعل (الحافز) ورد الفعل (الاستجابة)، اللذين يمثلان إحدى النظريات المهمة في تفسير السياسة الخارجية ومواقفها المباشرة التي تقوم على قاعدة الحافز (المنبه) الذي يقابله استجابة ورد فعل من قبل وحدات السياسة الخارجية التي يثيرها هذا الحافز أو المنبه، ومن ثم تتشكل مواقف السياسة الخارجية الآنية، غير أن هذا التعريف لا يخلو من بعض المزايا، ولا تنقصه العيوب والثغرات.

(1) يمتاز هذا التعريف بأنه يركن إلى معادلة (الحافز – الاستجابة) في تحديد ماهية السياسة الخارجية؛ فكل حافز في البيئة الخارجية، يحدث تغيرًا في هذه البيئة، فينبه وحداتها الدولية فتتخذ ما تراه من رد فعل واستجابة حسب مقتضيات مصالحها القومية، فينشأ تبعًا لذلك كله

تفاعلات ومواقف دولية، ومن ثم تعبر السياسة الخارجية وفقًا لهذه المعادلة عن موقف الدولة واتجاهاتها ودرجة انغماسها Involvement في المشكلات والقضايا الدولية التي تعنيها، مما يؤثر على ما تتبناه من مصالح وأهداف، تعمل على تحقيقها في ضوء التفاعلات الديناميكية للواقع الدولي، الأمر الذي يجعل السياسة الخارجية في حركة دائبة مستمرة لا تتوقف بحال.

(2) في مقابل المزايا ومواطن القوة في هذا التعريف، فإنه يعاني من بعض أوجه القصور والثغرات التي **من أهمها:**

(أ) إنه يسلم بأن معادلة (الحافز – الاستجابة) في العلاقات الخارجية أمر محتوم، وهي ليست كذلك في كل الأحوال، وبالنسبة لكل وحدات السياسة الخارجية.

(ب) إنَّ السياسة الخارجية أكبر من أن تنحصر في دائرة (الفعل ورد الفعل) من قبل وحدات السياسة الخارجية التي تشكل مواقفها المباشرة فحسب، بينما السياسة الخارجية تشمل المواقف والتوجهات والاستراتيجيات والأنماط العامة ... الخ

(ج) يقتصر هذا التعريف على الأفعال وردود الأفعال الرسمية للدول وحدها، بينما دائرة السياسة الخارجية من الاتساع والشمول في الوقت الراهن بعدما باتت تشمل وحدات أخرى للسياسة الخارجية غير الدول، ومنها ما يولد أفعالاً أو ردود أفعال غير رسمية، مثل: التنظيمات والجماعات الثورية، والإرهابية، وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية.

سادساً: التعاريف الواقعة في نطاق قرارات السياسة الخارجية

ذهب البعض إلى تعريف السياسة الخارجية وحصرها في نطاق اتخاذ قراراتها بصفة مستمرة، ومن هذه التعاريف أن السياسة الخارجية ما هي إلا تعبير عن "الخبرة التراكمية Cumulative Experience التي تنتج عن اتخاذ قرارات مستمرة تحت ضغط ظروف دولية متغيرة وغير مستقرة، وتحاول بها الدول أن تحمي مصالحها، وتحقق طموحاتها" (مقلد، 2011، ص 140)، أو هي محصلة القرارات التي يتخذها الأشخاص الذين يشغلون المناصب الرسمية في الدولة للتعبير عن توجهاتها وسلوكياتها المقصودة في البيئة الدولية (مصباح، 1999، ص 10 و14).

وفي ضوء هذه التعاريف فإن الدولة تبلور سياستها الخارجية بقدر ما تملكه من خبرة متراكمة وفهم عميق لظروف البيئة الدولية المتغيرة، فتتخذ قراراتها الخارجية التي تستطيع بها أن تدافع عن

مصالحها الحيوية وأهدافها القومية، وما توظفه من موارد وإمكانات متاحة لوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ العملي.

وقد كثرت المصنفات في الأدبيات الغربية التي تدخل صناعة القرار ضمن المعاني المتواترة للسياسة الخارجية منذ أن أصدر ستايدر مصنفه المعروف "صناعة قرار السياسة الخارجية Foreign Policy Decision Making في عام 1962، (Snyder and others, 1962). ووفقًا لهذه المصنفات تتدرج عملية صناعة قرار السياسة الخارجية في مركز تأصيل هذا المفهوم، ومن الدراسات المعاصرة في هذا الخصوص دراسة Janice G. stein حول صناعة قرار السياسة الخارجية، (Stein 2008, P, 101-116)، ودراسة كريستوفر هيل عن هذا الموضوع، (Hill, 2016, P, 115)، ودراسة جاكسون وآخرين في هذا الشأن (Jackson, 2016, P. 301).

ومن بين التعاريف الغربية المعاصرة التي تدخل في هذا التيار تعريف والتر كارلسنيس "Walter Carlsnaes" الذي خلص إليه في مصنفه "التحليل المقارن للسياسة الخارجية" ، التي تعني "تلك الأعمال والقرارات التي يعبر عنها في شكل تعليمات منصوص عليها صراحة، وينفذها الممثلون الحكوميون بالنيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة، ويوجهونها بوضوح نحو أهداف وظروف وفاعلين حكوميين وغير حكوميين يقبعون فيما وراء مجال الشرعية الإقليمية لتلك المجتمعات (Carlsnaes, 1980, p6)، وظل ثابتًا على هذا التعريف معنى ومبنى في كتابه الذي صدر في عام 2016 بعنوان: "تغير السياسات في حقل السياسة الخارجية The Changing Politics of Foreign Policy (Carlsnaes, 2016, P. 335).

ويلاحظ أن هذا النمط من التعاريف يميل إلى حصر مفهوم السياسة الخارجية فيما تتخذه الدول ذات السيادة من قرارات وأعمال؛ باعتبارها الوحدة القادرة على صناعة سياسات خارجية مستقلة، وتنعت هذه الأعمال بعدة خصائص لتكون مادة السياسة الخارجية، من أهمها:

(1) أن يجري التعبير عن هذه الأعمال في صورة تعليمات صريحة ومكتوبة.

(2) أن ينفذ هذه التعليمات ممثلون حكوميون معنيون، يكلفون بالقيام بهذه الأعمال بالنيابة عن دولهم المستقلة ذات سيادة.

(3) أن توجه هذه الأعمال نحو أهداف وفاعلين دوليين حكوميين أو غير حكوميين، طالما حدثت خارج مجال الشرعية الإقليمية للدول ذات السيادة التي تصدر هذه الأعمال.

(4) أن تعبر هذه الأعمال عن جماع أو محصلة القرارات المتراكمة التي تكون السياسة الخارجية للدولة.

وإذا كانت قرارات السياسة الخارجية تمثل أهم مخرجات عملية صنع السياسة الخارجية، إلا أنها لا تكفي وحدها مادة جامعة لماهية هذا المفهوم، الذي يجمع في مخرجاته عناصر أخرى غير القرارات مثل السياسات الخارجية وسلوكياتها، ناهيك عما تضمه من عناصر في مدخلاتها تتعلق بالبيئتين الداخلية والخارجية لهذه السياسة، وبعملية صناعة هذه السياسة بوجه عام.

المبحث الثاني: التعاريف الاصطلاحية الكلية لمفهوم السياسة الخارجية

استقرت في أدبيات السياسة الخارجية المعاصرة عدة تعاريف اصطلاحية للمفهوم تتجاوز الاجتهادات الجزئية التي تعنى بأحد مقوماته وعناصره، لتحاول التعمق في تأصيل المفهوم وجمع أكثر من عنصر من مكوناته الرئيسية في ضوء ما يشهده التحليل العلمي للسياسة الخارجية في سعة وتطور، وقدم بعض هذه الاتجاهات تعاريف عامة فلسفية للمفهوم، وقام بعضها الآخر بتبني تعاريف تقوم على اعتبارات المواءمة بين بعض عناصر عملية صنع السياسة الخارجية، وسلم تيار رئيسي بتعاريف تعتمد على مقتضيات تخطيط السياسة الخارجية، وصك اتجاه رابع تعاريف مركبة للمفهوم تزاوج بين اعتبارات المواءمة بين بعض عناصر صنع السياسة الخارجية، وعملية إدارة وتخطيط هذه السياسة، باعتبارها قطب الرحى ومركز الثقل الرئيسي في صناعة السياسة الخارجية.

أولاً: التعاريف العامة لمفهوم السياسة الخارجية

اعتاد بعض أهل العلم والتخصص على تعريف مفهوم السياسة الخارجية بصورة عامة غير محددة المعالم، تكاد تكون أقرب للمعاني والدلالات الفلسفية الكلية، ففي كتابه "نظرية السياسة الخارجية"، وهو من أوائل المصنفات العربية في هذا الحقل المعرفي، يعرف أستاذنا الدكتور "حامد ربيع" السياسة الخارجية بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية" (ربيع، 1973، ص 7).

وسيرًا على هذا النهج، يخلص كل من "ادجار فيرنس" و"ريتشارد سنايدر" Edgar Furinss & R. snyder في كتابهما "مدخل في السياسة الخارجية الأمريكية" إلى تعريف عام لهذا المفهوم يتسع ليجعل السياسة الخارجية تعادل قواعد العمل وأساليب الاختيار المعتمدة للتعامل مع المشكلات،

فهي تعني عندهما منهجًا للعمل، أو مجموعة من القواعد، أو كليهما، ثم اختياره التعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً، أو تحدث فعلاً، أو تحدث حاليًا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل (Furinss & Snyder, 1955, p 6, 28)

ومن القراءة الأولية لهذين التعريفين لمفهوم السياسة الخارجية يلاحظ أنهما:

(1) يقدمان معانيَّ ودلالات عامة غير محددة لمفهوم السياسة الخارجية، إلى الحد الذي لا يميز فيه التعريف الثاني بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات العامة الأخرى، فكل السياسات بلا استثناء ما هي إلا منهج للعمل أو مجموعة من قواعد العمل يجري اختيارها للتعامل مع مشكلة واقعة أو يتوقع حدوثها في المستقبل المنظور.

(2) إنَّ هذا العموم وعدم التحديد في تعريف مفهوم السياسة الخارجية، جعلها "بابًا واسعًا" يمتد إلى ما يجاوز نطاقها الموضوعي، أو على الأقل يشمل كل ما يتعلق بالحركة الخارجية والنشاط الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى فقدانها للحدود المنهاجية مع العلوم والحقول المعرفية الأخرى.

(3) تبدو هذه الفئة من التعريفات فضفاضة وواسعة إلى حد بعيد، فليست كل قواعد العمل التي يجري اختيارها للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة سياسة خارجية، وليس كل حركة أو نشاط خارجي هي سياسة خارجية ما لم تقترن بتحقيق أهداف للدولة على الصعيد الخارجي.

ثانياً: التعاريف القائمة على اعتبارات المواءمة في صنع السياسة الخارجية

تبنى جانب من فقه السياسة الخارجية تعاريفه التي تقوم على اعتبارات المواءمة بين بعض عناصر عملية صنع هذه السياسة؛ فمنها ما يوائم بين ما تسعى إليه الدول "أهداف السياسة الخارجية" وبين ما تتيحه لها معطيات الوضع الدولي "إنجازات وعوائد السياسة الخارجية"، أو ما يلائم بين هدفين من أهداف هذه السياسة "المحافظة على الوضع الراهن في مقابل تغيير هذا الوضع"، أو ما يلائم بين مصالح الدولة وغيرها من وحدات السياسة الخارجية، أو ما يلائم ويوازن بين واجبات الدولة والتزاماتها الخارجية وبين قدرة الإدارة القائمة فيها على نقل وتنفيذ هذه الالتزامات على مستوى السلوك الخارجي.

وقد تبنى **التعريف الأول** "إسماعيل صبري مقلد" الذي يقرر أن "السياسة الخارجية هي الملائمة المستمرة بين ما تسعى إليه الدولة وتحاول الحصول عليه من خلال الآخرين، وما تتيحه معطيات الوضع الدولي القائم وظروف هذا الواقع" (مقلد 2011، ص 141 و2013، ص 15).

وأشار إلى **التعريف الثاني** كل من "طه بدوي" و"ممدوح منصور" الذي يعرَّف السياسة الخارجية بأنها "عملية مواءمة بين المصالح الوطنية للدولة مع المصالح الوطنية للدول الأخرى" (بدوي، 2004، ص 356، 1994، ومنصور، 1994، ص 11).

فيما انتهى إلى **التعريف الثالث** "جيلن بالمر وكليفتون مورجان Glenn Palmer & T. Clifton Morgan" في كتابهما "نظرية السياسة الخارجية A Theory of Foreign Policy" التي تعني عندهما المواءمة بين هدفين من أهداف السياسة الخارجية، حصراها في المحافظة على الوضع القائم، أو تغيير هذا الوضع القائم، فيما استقرا على تسميته بنظرية السلعتين في تفسير السياسة الخارجية (بالمر ومورجان، 2011، ص 17).

وعبر عن **التعريف الرابع** وارتر ليبمان Warter Lippmann في مصنفه الصادر عام 1993 بعنوان "السياسة الخارجية الأمريكية United States Foreign Policy حينما أوضح في مقدمته أن السياسة الخارجية إنما يقصد بها "خلق نوع من التوازن والمواءمة بين الالتزامات الخارجية للدولة، وقدرة الإدارة القائمة فيها على نقل هذه الالتزامات وتنفيذها على مستوى السلوك الدولي بمقدرة تفوق ما تحتاجه هذه الالتزامات الخارجية بالفعل (Lippmann, 1993, P5).

ويستخلص من القراءة المتأنية لهذه التعاريف الأربعة ومقارنتها، عدة ملاحظات عامة في هذا الخصوص، **تشمل ما يلي:**

(1) تكمن أهمية هذه التعاريف فيما تفرضه من توازن وتشابك بين السياسات الخارجية للدول، وما تتيحه اعتبارات المواءمة والملائمة من توكيد التفاعلات المتبادلة والمعقدة بين السياسات التي تميل بالفعل إلى هذه المواءمات؛ سواء على مستوى المصالح القومية للدول المعنية، أم على مستوى ما تتوخاه الدولة وتنشده من أهداف في مجال السياسة الخارجية وما يتسنى لها تحقيقه من هذه الأهداف تبعًا لمواردها وإمكاناتها المتاحة، أم على مستوى أهداف هذه السياسة ذاتها التي تتراوح ما بين هدفين (سلعتين) تجري المفاضلة بينهما تبعًا لمقتضيات المصالح القومية للدولة، وهما: المحافظة على الوضع القائم أو السعي لتغييره إذا ما كان لذلك مقتضى ومسوغ مقبول.

(2) تتفق هذه التعاريف فيما تسلم به من دور اعتبارات المواءمة وضرورات أخذها في الحسبان عند صناعة السياسة الخارجية، ويجمعها – ولو من طرف خفي – أن عناصر هذه المواءمات

ومقوماتها لا ينفي بعضها البعض الآخر، بل تتكامل وتتلاقى فيما بينها، لتشكل ثلاثة مستويات متصاعدة في صناعة السياسة الخارجية حسبما يبينه الشكل رقم (1)؛ أولها وقاعدتها مواءمات المصالح القومية المتناقضة أو المتداخلة أو المتوافقة بين الدول وغيرها من وحدات السياسة الخارجية، وثانيها مستوى الوسط الذي ينطلق من مواءمات المصالح القومية النسبية للدولة وسواها إلى المواءمة بين أهداف السياسة الخارجية ذاتها التي تستقطب في مجموعتين من الأهداف: الحفاظ على ما هو قائم أم تغيير الوضع القائم، وثالثها مستوى القمة الذي يواءم بين الأهداف والالتزامات المنشودة وما تيسر تحقيقه منها في ضوء إمكانات الدولة وقوتها وحسن إدارتها لهذه العملية.

(3) من محصلة المستويات الثلاثة لمواءمات السياسة الخارجية في ضوء هذه التعاريف وتكاملها، يغدو من اليسير دمجها في تعريف موحد يجمع هذه المستويات الثلاثة في كل متجانس؛ بحيث تعني السياسة الخارجية – وفقًا لهذا المنظور – المواءمة بين المصالح القومية للدولة مع ما عداها من وحدات السياسة الخارجية، وبين ما تطمح إلى تحقيقه من أهداف تتعلق بالحفاظ على الوضع القائم أو تغييره إن لزم الأمر، وبين هذه الأهداف المنشودة وواجباتها الدولية، وما يتاح للدولة تحقيقه من هذه الأهداف والواجبات بالفعل.

ورغم اتساع هذا التعريف الموحد المؤلف من شتات تعاريف اعتبارات المواءمة، فإنه لا يعبر بصورة كلية عن كامل عناصر ومقومات السياسة الخارجية المعاصرة، غير أنه يمهد الطريق أمام صياغة تعاريف جامعة لهذا المفهوم المتغير.

شكل رقم (1)

مستويات مواءمات عناصر السياسة الخارجية

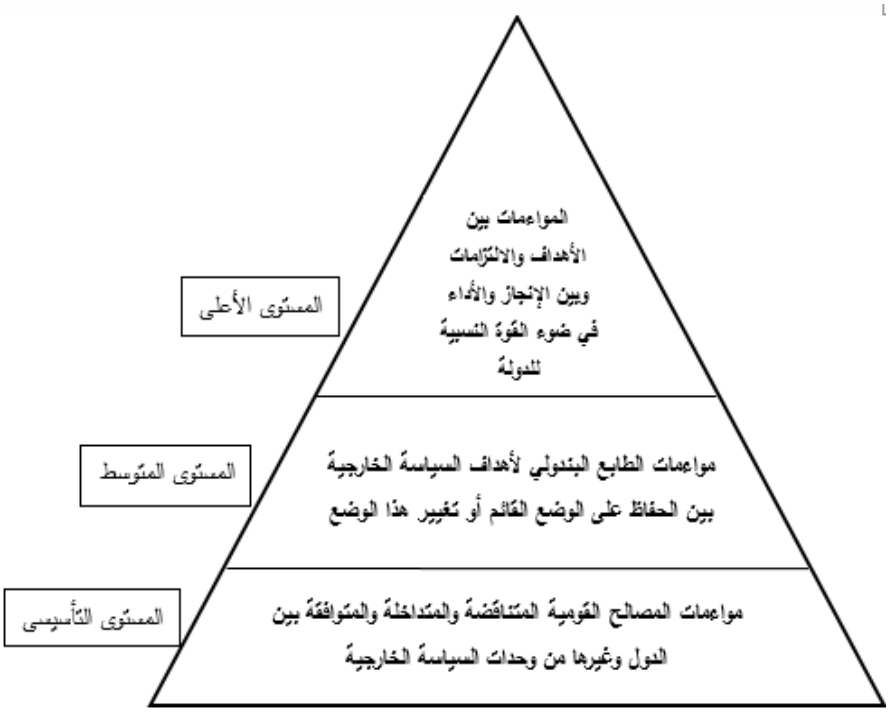

ثالثاً: التعاريف المبنية على مقتضيات تخطيط السياسة الخارجية

مع تزايد اهتمام عملية صنع السياسة الخارجية بتخطيط هذه السياسة وإدارتها على المدى القصير والبعيد وفق خطة وبرنامج عمل معتمد من السلطات الرسمية المعنية، ساد تيار فكري في أدبيات السياسة الخارجية المعاصرة يجعل عملية تخطيط وإدارة هذه السياسة هي نواة وأصل صناعة السياسة الخارجية والمقوم الذي يجمع شتات هذا المفهوم في نسق واحد مترابط متشابك. (Morgan, 1961, P 271, Misra, 1970, P 177)

ولقد كثرت تعاريف السياسة الخارجية التي تقوم على مقتضيات تخطيطها، ومن التعاريف المبكرة التي نحت هذا المنحى تلك التي تقصد بهذا المفهوم صياغة مشروع ضخم لتحقيق الأهداف القومية في المجال الخارجي ووضع الاستراتيجية التي تترجم هذه الأهداف القومية إلى واقع ملموس، واختيار وسائل تنفيذها ومتابعة ذلك التنفيذ (O, Leay, 1973, P 118,119)، أو صياغة هذه الاستراتيجيات (Brady, 1977, P. 833, 434)، وما خلص إليه "فاضل زكي" في كتابه "السياسة

الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية" من تعريفها بأنها هي "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول" (ذكى محمد، 1975، ص 23).

ومن هذه التعاريف ما يقرن تخطيط السياسة الخارجية بعنصر المصلحة الوطنية مثل التعريف الذي ابتدعه "جاك بلانو وروي أولتون " الذي يقضي بأن السياسة الخارجية هي "منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى، بهدف تحقيق أهداف المخطط في إطار المصالح القومية" (Plano & Olton, 1982, p7).

ولقد تبنى جانب من أهل العلم والتخصص في أدبيات السياسية الخارجية العربية هذا التوجه الفكري، ومن ذلك التعريف الذي ذكره "ممدوح منصور" ونص على أن السياسة الخارجية هي "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية للدولة، التي تترجم مصالحها الوطنية، اعتمادًا على الوسائل المحددة لتحقيق هذه الأهداف" (منصور، 1994، ص 15)، وتعريف إسماعيل صبري مقلد للمفهوم الذي يذهب إلى أن السياسة الخارجية تعني "مجموعة الخطط والاستراتيجيات التي تحاول الدولة من خلالها التوصل إلى نتيجة إيجابية منها؛ خاصة عندما تكون تلك النتيجة رهنًا بالكيفية التي تدير بها علاقاتها مع هذه الدول الأخرى، وكذلك عندما يكون لها مساس مباشر ووثيق بأهدافها ومصالحها وطموحاتها القومية" (مقلد، 2013، ص14).

ويدخل ضمن هذه الفئة من التعريفات ما ذهب إليه "أحمد نوري النعيمي" من أن السياسة الخارجية هي "عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية التي تترجم إلى واقع ملموس من خلال الأداة الدبلوماسية " (النعيمي، 2011، ص 27)، وما انتهت إليه "زينب عبدالعظيم محمد" من تعريف السياسة الخارجية بأنها برنامج عمل تتبناه الوحدة الدولية، ممثلة في صانعي القرار الرسميين بها، على المسرح الدولي، وترى أنها تتمكن من خلاله من تحقيق أهدافها المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية، أو اقتصادية أو سياسية.. الخ، ويتم ترجمة هذا البرنامج إلى سلوك فعلي في صورة اتصالات يومية أو قرارات (عبد العظيم، 1994، ص 4–9).

وقد سار على هذا النهج "عبد الخبير عطا محروس" الذي عرف السياسة الخارجية بأنها تعني "البرنامج الذي تختاره وحدة دولية ما من بين البدائل المتاحة لها لتحقيق أهدافها على المستوى الدولي (محروس وآخرون، 2009، ص 13).

وقد ذكرت الموسوعة السياسية في عرضها لنظرية السياسة الخارجية تعريفها المنسوب إلى كورت فالدهانم Curt Waldheim الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة والرئيس النمساوي الأسبق الذي يذهب إلى أنها تعني البرنامج الذي تعتمده الدولة لتحقيق أفضل الظروف الممكنة لها بالطرق السلمية التي لا تصل إلى درجة الحرب. (https://politicalencyclopedia.org/Dictionary)

واستمر هذا التوجه متواترًا ومستقرًا في أدبيات السياسة الخارجية، ففي مصنفهم الشهير "السياسة الخارجية: النظريات، الفاعلون، والحالات الدراسية"، الذي نشر عام 2008، ثم صدرت طبعته الثالثة في عام 2016، يعرف سميث وزملاؤه السياسة الخارجية بأنها هي "الاستراتيجية أو المدخل الذي تختاره الحكومات الوطنية من أجل تحقيق أهدافها في علاقاتها مع الفاعلين في العالم الخارجي. (Smith and others, 2016, P. 14)

ويتضح من مراجعة هذه التعاريف أنها تركز على عنصر تخطيط السياسة الخارجية أو برنامج عملها، فتنظر إليها باعتبارها عملية مخططة تسعى لتحقيق المصالح الحيوية للدولة، وأهدافها وطموحاتها القومية، وتدل هذه المراجعة والمقارنة بين هذه التعاريف على ما يلي:

(1) تحيط التعاريف المبنية على مقتضيات تخطيط السياسة الخارجية بأحد أركان صناعة السياسة الخارجية المعاصرة الذي يترسخ بصورة كبيرة في أدبيات السياسة الخارجية، وقد ورد في بعض التعاريف على إطلاقه وعمومه، واقترن في بعضها الآخر باعتبارات المصلحة القومية وأهداف السياسة الخارجية، ويجتهد بعضها الثالث فيضم إليها اعتبارات مراعاة الوسائل المعتمدة لتنفيذ هذه الأهداف ووضعها موضع التطبيق العملي، ولا شك أن هذه التعاريف في مجموعها تشترك في انطلاقها من اعتبار السياسة الخارجية عملية مخططة، ومن ثم فهي عمل إرادي موجه من قبل الجهات الرسمية المختصة برسم السياسات الخارجية وصنع قراراتها.

(2) تتسع صناعة السياسة الخارجية للدولة لتشمل عملية التخطيط الإرادي Intentional، التي تعتمد على تصورات وسيناريوهات محددة ومعدة مسبقًا للأهداف والنتائج والآليات المدروسة فيما يعرف بعنصر "المبادأة أو المبادرة"، جنبًا إلى جنب مع عنصر رد الفعل والاستجابة التي تكون في بعض الحالات "لا إرادية" تتحكم فيها سياقات السياسات الخارجية المتغيرة، التي يتعذر السيطرة عليها وتحريكها في المسارات التي تلائم أهداف السياسة الخارجية للدولة ومعطيات الواقع الخارجي.

ويؤكد ما سلف على أن السياسة الخارجية ليست محصلة عملية تخطيط إرادي يصنع استراتيجيات وبرامج عمل ترسم أهدافًا محددة لهذه السياسة، وتضع ما تراه من أدوات لتنفيذها، وتبادر باتخاذ ما تصنعه من قرارات أو سلوكيات لهذا الغرض، ولكنها تضم إلى جانب ذلك ما يفرضه عنصر رد الفعل والاستجابة لمواقف السياسة الخارجية المباغتة وظروفها التي تضع الدولة في مواقف حرجة وصعبة، فتضيق أمامها دائرة الاختيار والمبادأة، وتضطر إلى التحرك في مسارات معينة.

(3) إذا كان محك هذه التعاريف هو عنصر تخطيط السياسة الخارجية التي تعتمد على اعتبار تحقيق المصلحة القومية، وهو معيار يكاد يغيب عنه الكيان المستقل في إدراكات صانع قرار السياسة الخارجية، إلا أن ما يميز هذه التعاريف التي انتقت عنصر تخطيط السياسة الخارجية أنها تكاد تقترب من صياغة رؤية كلية للعناصر الفرعية المكونة لهذا المفهوم تحت مظلة عنصر التخطيط الذي يصهرها في بوتقة واحدة ونسق كلي متجانس إلى حد بعيد؛ حيث يتشكل في ضوء ذلك كله ما يمكن تسميته "بالنظام العصبي المركزي للسياسات الخارجية" الذي يستوعب مجموعة من العناصر والمقومات؛ تشتمل على الأهداف والنوايا، والدوافع المحركة للسياسات الخارجية، واستراتيجيات الحركة والسلوك الخارجي، وآليات تنفيذها، وأدوار الحكومات المسئولة ضمن منظومة من العلائق والتفاعلات الدولية المعقدة، ومن ثم فإن هذه التعاريف قد وضعت اللبنة الأولى على طريق صك تعاريف جامعة لمفهوم السياسة الخارجية في أدبياتها المعاصرة.

رابعًا: التعاريف المركبة لمفهوم السياسة الخارجية

مهدت التعاريف الاصطلاحية السابقة الطريق أمام صياغة تعاريف تكاد تكون جامعة لمفهوم السياسة الخارجية، حيث تشتمل على أبعادها الأساسية أو أهم هذه الأبعاد على الأقل، ويعبر عن هذا التيار الفكري في أدبيات السياسة الخارجية محاولة كل من "محمد السيد سليم"، و"عربي لادمي محمد" في فقه السياسة الخارجية العربي، ومحاولة كل من "جيمس روزناو James Rosenau" وكريستوفر هيل Christopher Hill في فقه السياسة الخارجية الغربي. وفيما يلي عرض وتقويم لهذه التعاريف المركبة حسب تتابعها الزمني.

(1) تعريف مفهوم السياسة الخارجية عند جيمس روزناو

تصدى "جيمس روزناو" لتقديم تعريف لمفهوم السياسة الخارجية في دراسته الصادرة عام 1968 عن "التعلق الأخلاقي والتحليل النسقي والوعي العلمي ببحوث السياسة الخارجية" وفيها عّرف السياسة الخارجية بأنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفًا"، وفي مصنفه الرائد "السياسات الخارجية المقارنة" الصادر عام 1974 قدم روزناو تعريفًا آخر لهذا المفهوم، يشرح السياسة الخارجية بأنها "التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة" (Rosenau,1968, p222 & 1974, p6).

ومن خلال تأمل هذين التعريفين، ومقارنتهما معًا أولاً، ثم مع ما سواهما من التعاريف الأخرى ثانيًا، تستخلص عدة نتائج وملاحظات تكشف عما بهما من مزايا وعناصر إيجابية، وما يعتورهما من أوجه قصور ونقص، تبرز أهم معالمها فيما يلي:

(أ) يسلم جيمس روزناو في التعريفين بالطابع الرسمي الواحدي للسياسة الخارجية؛ فتصرفاتها تتخذها الحكومات تبعًا للتعريف الأول، وبرنامج عملها يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي حسب تعابير التعريف الثاني، وهو في ذلك يتفق مع بعض عناصر التعاريف المركبة الأخرى، أو التعاريف التي تراعي اعتبارات تخطيط السياسة الخارجية، غير أنه في التعريف الأول يميل للتيار الفكري الأخير (تخطيط السياسة الخارجية)، بينما ينضم في التعريف الثاني إلى تيار سلوكيات وتصرفات السياسة الخارجية.

(ب) انشغل التعريفان، كلاهما، بالطابع الغائي للسياسة الخارجية التي تتوخى العمل على تحقيق أهداف محددة سلفًا، وحاول التعريفان إدماج اعتبارات مواءمة السياسات الخارجية في تعريف مفهومها؛ فركز الأول على اعتبارات المواءمة بين إقرار الموقف الدولي أو تغييره تبعًا لمقتضيات أهداف الدولة المرسومة في مجال السياسة الخارجية، واستعاض التعريف الثاني عن هذه المواءمة بنوع آخر من الملائمة بين صون الجوانب المرغوبة أو تغيير الجوانب غير المرغوبة في البيئة الدولية. وبطبيعة الحال فإنه لا تعارض ولا تناقض بين كلتا الحالتين من اعتبارات المواءمة؛ فإقرار الموقف الدولي يكون عادة من أجل صون الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية،

بينما لا يحدث تغيير موقف دولي معين إلا إذا عبر عن جوانب غير مرغوب فيها في البيئة الدولية.

(ج) يمتاز التعريف الأول عن الثاني في بعض الوجوه؛ فقد وفق في استخدام مفهوم (خطة أو منهج العمل) بدلاً من (التصرفات السلطوية)، كما وفق في ربطه بين إقرار الموقف الدولي أو تغييره، وبين اتفاقه أو اختلافه مع أهداف السياسة الخارجية للدولة، ناهيك عن أن تعابير (الموقف الدولي) و(الأهداف) (ومنهج العمل) تبدو أكثر دقة وإحكامًا ووضوحًا من تعابير (الجوانب المرغوبة وغير المرغوبة، والتصرفات السلطوية) التي استخدمت في التعريف الثاني.

(د) استقر روزناو على استخدام مفهوم (الدولة) باعتبارها الوحدة الدولية الوحيدة القادرة على صناعة السياسة الخارجية، ويبدو هذا الأمر غير مقبول في أدبيات حديثة ظهرت في فواتح السبعينيات من القرن العشرين، التي ذاع فيها التسليم لوحدات أخرى غير الدول بقدرتها على صناعة سياسة خارجية مستقلة قائمة بذاتها تعبر عن مصالح هذه الوحدات.

(هـ) استخدم روزناو تعابير تبدو غامضة في كلا التعريفين، وفضفاضة، ويصعب قياسها وإحكامها، مثل تعبير (المجتمع القومي) بديلاً عن (الدولة) في التعريف الأول، والجوانب المرغوبة والجوانب غير المرغوبة في البيئة الدولية في التعريف الثاني دون تحديد معيار أو محك يركن إليه لتحديد وقياس ما هو مرغوب وما هو دون ذلك.

(2) تعريف مفهوم السياسة الخارجية عند محمد السيد سليم

في سفره الرائد "تحليل السياسة الخارجية" ينتهي "محمد السيد سليم" إلى تعريف لهذا المفهوم، الذي يعني عنده "**برنامج العمل العلني، الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي**"، ويرى أن السياسة الخارجية، طبقًا لهذا التعريف، "تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد الأساسية هي: الواحدية، الرسمية، العلنية، الاختيارية، الهدفية، الخارجية، والبرنامجية" (سليم، 1998، ص12).

وتكمن دقة هذا التعريف في محاولته حصر خصائص وعناصر وأبعاد السياسة الخارجية (النعيمي، 2011، ص 23)، ويمتاز مقارنة بالتعاريف الأخرى، **بما يلي:**

(أ) إنه يراعي طابع التخطيط في عملية صنع السياسة الخارجية، ومن ثم فهو يتفق في هذا الجانب مع تلك التعاريف التي راعت مقتضيات عنصر تخطيط السياسة الخارجية، بيّد أنه يضبط هذا

العنصر في "برنامج العمل العلني"، وبمفهوم المخالفة فإنَّ أية برامج عمل مخططة للسياسة الخارجية تكون سرية وغير معلنة لا تدخل في تحديد ماهية هذه السياسة.

(ب) إنه يتعمد أن يضفي على برنامج العمل العلني للسياسة الخارجية صفتي: الطابع الرسمي فهو يصدر من قبل الممثلين الرسميين للوحدة الدولية المعنية، والطابع الاختياري حيث يختار هؤلاء الممثلون الرسميون هذا البرنامج من بين مجموعة من البدائل المتاحة أمامهم

(ج) إنه يسلم بأن اختيار هذا البرنامج العلني من بين البدائل المتاحة إنما يقصد به تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي للوحدة الدولية، وهو في ذلك ينعت هذا البرنامج العملي بأنه غائي يتوخى بلوغ أهداف محددة تنحصر في المجال الخارجي وحده دون المجال الداخلي، وهو في ذلك إنما يلتقي مع أنصار تيار تعريف السياسة الخارجية على مقتضى أهدافها المحددة.

(د) حرص التعريف، عن عمد، على استخدام تعبير "الوحدات الدولية" بديلاً عن لفظ "الدولة" في التعاريف الأخرى؛ وذلك لتفادي ما وجه من نقد لهذه التعاريف التي تقصر وحدات السياسة الخارجية على الدول وحدها، في حين أن ثمة فاعلين دوليين آخرين غير الدول باتت مؤهلة وقادرة على صنع سياسات خارجية مستقلة خاصة بها، مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسية، والولايات والمقاطعات في الدول الاتحادية، والتنظيمات الثورية والإرهابية وحركات التحرر الوطني ... الخ، التي زادت أهميتها النسبية في العلاقات الدولية، وتتطور بشكل جذري منذ الربع الأخير من القرن العشرين.

وإذا كان هذا التعريف قد حقق هذا القدر الكبير من المزايا ومواطن القوة، فإنه لا يخلو من بعض أوجه الضعف والقصور فيما استبعده من عناصر أخرى يحتويها مفهوم السياسة الخارجية عبرت عنها التعاريف الأخرى، مثل: أنشطة السياسة الخارجية وسلوكياتها وأفعالها وردود أفعالها وقراراتها التي تمثل أنشطة مخرجات السياسة الخارجية بوجه عام، ناهيك عن أن هذا التعريف قد عزل تأثير "مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية على سلوكيات صانع قرار السياسة الخارجية واستبعدها كلية من هذا التعريف (النعيمي، 2011، ص 23).

(3) تعريف مفهوم السياسة الخارجية عند كريستوفر هيل

ابتدع "كريستوفر هيل" تعريفًا مركبًا ومميزًا لمفهوم السياسة الخارجية في مصنفه "السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين Foreign Policy in the Twenty– First century" الذي

نشـره عام 2003، ثم نقحه وأصـدره عام 2016، ويقصـد بالسـياسـة الخارجية عند هيل "مجموعة العلاقات الخارجية الرسـمية التي يتخذها فاعل مسـتقل – هو الدولة عادة – في العلاقات الدولية" (Hill, 2003, 2016, P 3 , 4).

ويتسم هذا التعريف بأنه يدخل في سياق التعاريف العامة التي تربط بين السياسات الخارجية والعلاقات الدولية، وهو يمثل تيارًا مستجداً في حقل العلاقات الدولية يحاول الجمع بين التحليل العلمي للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية باعتبارهما وجهين لعملة واحدة بدلاً من تجزئتهما وتشعبهما إلى مستويين مستقلين رغم ما بينهما من صلات وثيقة مثلما شاع في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية في النصف الثاني من القرن العشرين (Hudson, 2007&2019).

ويتميز تعريف كريستوفر هيل بالإيجاز، وتركيزه على البعدين الرسمي والخارجي للسياسة الخارجية، ووعيه بالوحدات (الفاعلين) الدوليين الذين يشاركون في صنع السياسة الخارجية وحصرهم في الفاعلين المستقلين الذين تتصدرهم الدولة عادة، بيد أن هذا التعريف المركب لم يستكمل كل عناصر ومقومات مفهوم السياسة الخارجية مثلما هو مضمن في تعريف محمد السيد سليم، كما أنه لم يأخذ في حسبانه المفردات التي وردت في التعاريف الاصطلاحية الأخرى، ولم يراع إبراز تأثير مدخلات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية على عملية صنع السياسة الخارجية، ولم يحفل كثيراً بمخرجات هذه العملية.

(4) تعريف مفهوم السياسة الخارجية عند عربي لادمي محمد

نشر الباحث الجزائري "عربي لادمي محمد" دراسته المتخصصة عند مفهوم السياسة الخارجية وتوجهاتها ومحدداتها في العام 2016، وبعد أن عرض وصنف العديد من التعاريف المشهورة في أدبيات السياسة الخارجية العربية والغربية، قدم تعريفًا مركبًا جامعًا إلى حد كبير لهذا المفهوم، الذي يعني عند هذا الباحث" مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف الفاعلين في النظام الدولي وفقًا لبرنامج محكم التخطيط أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية (لادمي، 2016، ص 17).

ويجمع هذا التعريف في طياته عنصر تخطيط السياسة الخارجية ومقتضياته، واعتبارات المواءمة بين الهدفين الجامعين المتكاملين لمجموعة الأهداف الفرعية المقصودة من هذا التخطيط وهما تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في النظام الدولي تبعًا لما تقتضيه

المصلحة القومية للدولة التي توجه سياساتها الخارجية بوجه عام، ويزاوج في عناصره ومكوناته بين أنشطة الدولة واتصالاتها الرسمية مع الفاعلين الدوليين، وأهدافها المنشودة من هذه الاتصالات، ويركز على المقومات الرسمية والواحدية والغائية والخارجية للسياسة الخارجية، غير أنه ينطلق من الدولة وحدها كفاعل في صناعة السياسة الخارجية، ولم يدرج معها الفاعلين الدوليين الآخرين، رغم إدراجه لهم كمتلقين فحسب لمبادرات الدولة في المجال الخارجي، فلا يملكون إلا الاستجابة ورد الفعل على هذه المبادرات دون أن تكون لهم مبادرات ذاتية مستقلة في صنع السياسة الخارجية.

وغنى عن البيان، أن هذا الصنف من تعاريف مفهوم السياسة الخارجية يستبعد بعض عناصر هذا المفهوم المركب والمعقد التي أشارت إليها التعاريف الأخرى، مثل: السلوكيات، وأنشطة السياسة الخارجية، والمصالح القومية، وإمكانيات الدولة وقوتها النسبية في النسق الدولي، وقرارات السياسة الخارجية التي تعد بحق أهم مخرجات السياسة الخارجية على الإطلاق لدرجة أنه لا يغدو من قبيل المبالغة المفرطة القول بأن السياسة الخارجية هي جماع قراراتها التي تتخذها السلطات الرسمية المعنية داخل وحدة السياسة الخارجية؛ سواء أكانت دولة مستقلة ذات سيادة، أم غيرها من الفاعلين الدوليين الآخرين.

المبحث الثالث: إعادة النظر في التعاريف الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية

تقدم نماذج تصنيف التعاريف الاصطلاحية المختلفة لمفهوم السياسة الخارجية إطارًا فكريًا مرجعيًا، يهيئ الفرصة لإجراء عملية مراجعة جامعة لهذه التعاريف ومقارنتها على أوجهها المختلفة الجزئية والكلية، ويفضي ذلك إلى بناء تعريف منطقي سليم لهذا المفهوم، ما تيسر ذلك، يستوعب عناصره المختلفة، ويستبعد العناصر الغريبة الشاردة عن الإدماج في هذا التعريف.

أولاً: التحليل الإحصائي لتصنيف تعاريف السياسة الخارجية في أدبياتها المعاصرة

يكشف حصر التعاريف الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية، حسبما هو مبين في الأشكال بالأرقام (2 – 7)، عن **ستة وأربعين (46)** تعريفًا لهذا المفهوم في أدبيات السياسة الخارجية العربية والغربية، ويستخلص من هذه الأشكال عدة مؤشرات ومعطيات عامة، وتختصر في أربعة مؤشرات هي:

(1) ظاهرة تعدد التعاريف الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية

بلغ عدد التعاريف الاصطلاحية التي حصرها المسح الذي أجرته هذه الدراسة لمفهوم السياسة الخارجية ستة وأربعين (46) تعريفًا، منها ستة وعشرون (26) في أدبياتها الغربية بنسبة 56.5%، وعشرون (20) في أدبياتها العربية بنسبة 43.5%.

شكل رقم (2)

جدول بتوزيع تعاريف السياسة الخارجية في الفقهين الغربي والعربي

م	معايير تصنيف تعاريف السياسة الخارجية	الفقه السياسي الغربي		الفقه السياسي العربي		إجمالي عام	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
.1	**تعاريف اصطلاحية جزئية**	15	%62,5	9	37,5	24	%52,2
	• طبيعة المفهوم	1	6,6	3	33,3	4	16,7
	• أهداف السياسة الخارجية	1	6,6	1	11,1	2	8,3
	• أنشطة السياسة الخارجية	4	26,7	–	–	4	16,7
	• سلوكيات السياسة الخارجية	4	26,7	1	11,1	5	20,8
	• مواقف السياسة الخارجية (الفعل ورد الفعل)	1	6,6	2	22,2	3	12,5
	• قرارات السياسة الخارجية	4	26,7	2	22,2	6	25
.2	**تعاريف اصطلاحية كلية**	11	%50	11	%50	22	%47,8
	• تعاريف عامة فلسفية	1	9,1	1	9,1	2	9,1
	• تعاريف اعتبارات مواءمة عناصر السياسة الخارجية	2	18,2	2	18,2	4	18,2
	• تعاريف تخطيط السياسة الخارجية	5	45,4	6	54,5	11	50
	• تعاريف مركبة	3	27,3	2	18,2	5	22,7
	الاجمالي العام	**26**		**20**		**46**	**%100**
	النسبة العامة %	**%56,5**		**%43,5**		**%100**	

هذا الشكل من إعداد وتصميم الباحث.

شكل رقم (3)

الوزن النسبي لتعاريف السياسة الخارجية في الأدبيات العربية والغربية

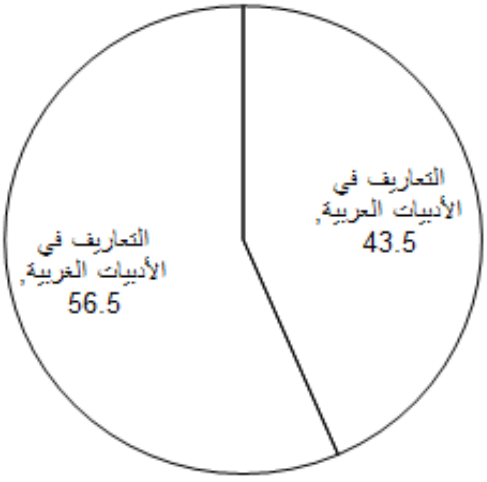

هذا الشكل من إعداد وتصميم الباحث.

شكل رقم (4)

الوزن النسبي لأنماط التعاريف الجزئية والكلية لمفهوم السياسة الخارجية

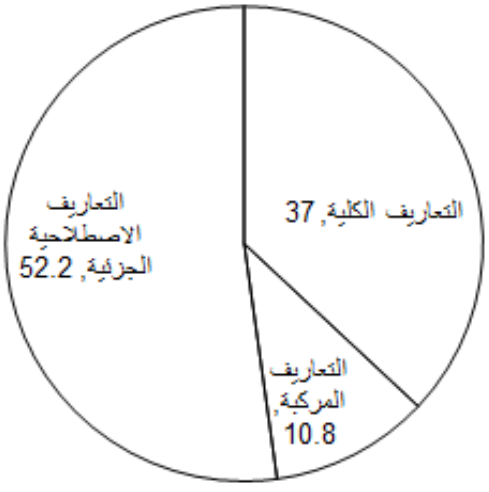

هذا الشكل من إعداد وتصميم الباحث.

وتتوزع هذه التعاريف ما بين تعاريفها العامة الفلسفية، وتلك التي تهتم بطبيعة المفهوم دون ماهيته، أو التي تعني بأجزاء معينة من مكوناته وعناصره، أو تراعي اعتبارات المواءمة بين بعض هذه العناصر والمكونات، أو تركز على مقتضيات عنصر تخطيط السياسة الخارجية الذي يجمع أبعادها المتنافرة في تعريفاتها الجزئية في عقد منظوم، أو تلك التعاريف المركبة التي تضم عدة عناصر من مكونات مفهوم السياسة الخارجية.

ويعبر هذا التعدد الكبير والمتنوع في التعاريف الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية عن تعدد دلالاتها ومعانيها عند أهل العلم والتخصص، وهو دليل ثراء وخصوبة وتجدد في هذا الحقل المعرفي، وقد استقل كل تعريف بأحد أبعاد المفهوم وعناصره دون استيعاب كامل لهذه العناصر قاطبة، وإذا كانت هذه التعاريف قد استخدمت في بعض الأحيان تعابير غامضة أو فضفاضة أدت إلى غموض التعريف ذاته، إلا أنها لم تعانِ من خلط وسوء فهم أو اضطراب فكري في التعامل مع المفهوم ومقوماته المختلفة.

ويعود هذا التباين في فهم واستيعاب مفهوم السياسة الخارجية إلى أربعة عوامل متداخلة على الأقل، هي:

العامل الأول: طبيعة السياسة الخارجية ذاتها التي تشكل ظاهرة مركبة ومعقدة، يتعذر سبر أغوارها كاملة بسهولة ويسر.

العامل الثاني: تفاوت السياسة الخارجية وتباين قضاياها وأبعادها تبعًا لمراحل تطورها الزمني، بل وتفاوتها النسبي بالنسبة للدولة الواحدة تبعًا لتعاملها مع مواقف السياسة الخارجية المختلفة، ويؤدي هذا التفاوت الزمني والنوعي إلى تجدد ماهية هذا المفهوم وتبدله بشكل مستمر.

العامل الثالث: اختلاف أهل العلم والتخصص في حقل السياسة الخارجية في مدارسهم الفكرية والمذهبية والعملية، الأمر الذي يلقي بظلاله – ولابد – على تفسيرهم لماهية هذا المفهوم؛ فيتباين تبعًا لتباين اهتمامات كل مدرسة علمية أو مذهبية من مدارس السياسة الخارجية المعاصرة.

العامل الرابع: تزايد اتجاه تدويل العديد من أمور الحياة اليومية، فلم تعد تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدولة أو غيرها من الفاعلين الدوليين، ودخولها في دائرة اهتمامات السياسات الخارجية والعلاقات الدولية، مما استوجب أخذها في الاعتبار عند تبيان المعاني والدلالات الاصطلاحية لهذا المفهوم ليواكب هذه المستجدات.

(2) غلبة التعاريف الاصطلاحية الجزئية لمفهوم السياسة الخارجية

طبقًا لما هو مبين في الشكل رقم (4) تغلب على التعاريف الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية تلك التعاريف الجزئية البسيطة التي تعنى بأحد أجزاء أو مكونات الظاهرة وحدها دون غيرها من مقومات السياسة الخارجية، وقد بلغ عددها أربعة وعشرين (24) تعريفًا من بين ستة وأربعين (46) تعريفًا، تمثل ما نسبته (52.2%) من عددها الإجمالي، منها خمسة عشرة (15) تعريفًا في الفقه الغربي، وتسعة (9) تعاريف في الفقه العربي، بنسبة (62.5%) منها للأول و(37.5%) للفقه الأخير، و ذلك كله في مقابل سبعة عشر (17) تعريفًا كليًا يجمع بين أكثر من عنصرين من عناصر المفهوم بنسبة (37.8%) من عددها الإجمالي، منها ثمانية (8) تعاريف للفقه الغربي بنسبة (47%)، وتسعة تعاريف للفقه العربي بنسبة (53%)، فيما لم يتجاوز العدد الكلي للتعاريف المركبة خمسة (5) تعاريف بنسبة (10.8%) من العدد الإجمالي، استأثر منها الفقه الغربي بثلاثة تعاريف بنسبة (60%)، وقدم الفقه العربي تعريفين بنسبة (40%)، ولا غرو في ذلك؛ نظرًا لغلبة تأثير المدرسة السلوكية في حقل السياسة الخارجية، وهي التي تعني بوضع تعاريف علمية إجرائية للمفاهيم، وتميل عادة إلى تلك التعاريف الجزئية غير المكتملة التي يسهل قياسها والاعتماد عليها في تأصيل دراسات السياسة الخارجية.

(3) كثرة المعاني الاصطلاحية للتعاريف الجزئية لمفهوم السياسة الخارجية

طبقاً لما هو مبين في الشكلين رقمي (5 و 6)، تكثر المعاني الاصطلاحية التي اشتملت عليها التعاريف الجزئية البسيطة لمفهوم السياسة الخارجية التي ضمت ستة معاني أساسية، يتباين الوزن النسبي لكل منها؛ وترتب تصاعديًا بدءًا من تلك التعاريف التي انشغلت بعنصر أهداف السياسة الخارجية (اثنين فقط) بنسبة (8.3%)، مروراً بتلك التي حصرت عناصر المفهوم في مواقف السياسة الخارجية من فعل ورد فعل (ثلاثة تعاريف) بنسبة (12.5%)، والتي اهتمت بطبيعة المفهوم (أربعة فقط) بنسبة (16.7%)، ويتساوى معها في هذا الوزن النسبي التعاريف التي ركزت على عنصر "أنشطة" السياسة الخارجية، ويزيد عنها قليلاً التعاريف التي اعتنت بسلوكياتها (خمسة تعاريف) بنسبة (20.8%)، وصولاً إلى التعاريف التي تقرن المفهوم بصنع قرار السياسة الخارجية (ستة تعاريف) بنسبة (25%) من عددها الإجمالي.

شكل رقم (5)

رسم بياني بتوزيع أنماط تعاريف السياسة الخارجية الجزئية

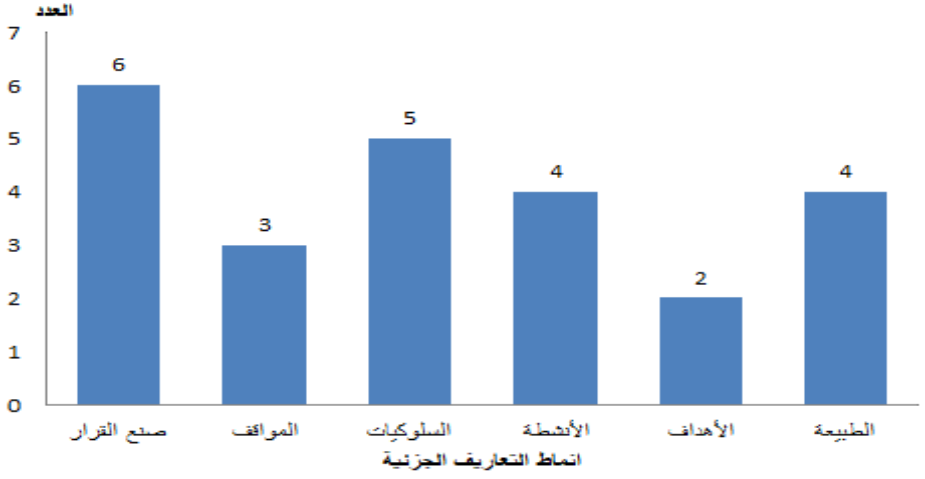

شكل رقم (6)

الوزن النسبي لأنماط تعاريف السياسة الخارجية الجزئية

(4) تنوع الدلالات الاصطلاحية للتعاريف الكلية لمفهوم السياسة الخارجية

تتنوع الدلالات الاصطلاحية للتعاريف الكلية لمفهوم السياسة الخارجية؛ وحسبما هو مبين في الشكلين رقمي (7 و 8) تجمع ما بين التعاريف العامة غير المحددة (تعريفين) بنسبة (9.1%)، وتلك التي تأخذ في الحسبان اعتبارات المواءمة بين أكثر من عنصر من مكونات المفهوم (أربعة

تعاريف) بنسبة (18.2%)، وفئة التعاريف التي تجعل تخطيط السياسة الخارجية وإدارتها محور ارتكازها، وتستأثر وحدها بأحد عشر تعريفًا تمثل نصف العدد الإجمالي للتعاريف الكلية (50% منها)، وفئة التعاريف المركبة التي تجمع بين اعتبارات المواءمة ومقتضيات التخطيط وتضم عددًا كبيرًا من مكونات مفهوم السياسة الخارجية (خمسة تعاريف) بنسبة 22.7% من هذه التعاريف الكلية.

شكل رقم (7)

رسم بياني بتوزيع أنماط تعاريف السياسة الخارجية الكلية

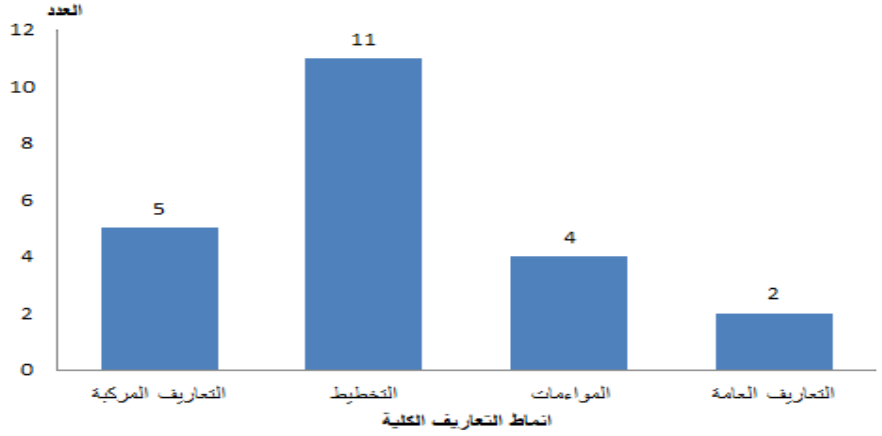

شكل رقم (8)

الوزن النسبي لأنماط تعاريف السياسة الخارجية الكلية

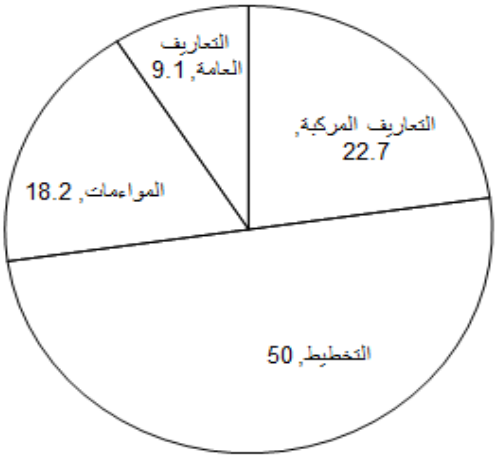

ثانيًا: الثبات والتغير في التعاريف الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية

ظلت قضية تأصيل مفهوم السياسة الخارجية وتحديد دلالاته الاصطلاحية واحدة من القضايا المتواترة في أدبيات السياسة الخارجية المعاصرة، لم تنقطع أو تتوقف على امتداد أطوارها المتعاقبة بدءًا من مرحلتها التأسيسية (1950 – 1980)، مرورًا بمرحلتها الوسطى النقدية (1980 – 2000)، وانتهاء بمرحلتها الحاضرة التي كثفت الاتجاه الذي يمتن الربط بين الأطر التحليلية للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية (2000 – حتى الوقت الراهن)، بيد أنها شهدت تفاوتًا نسبيًا من ناحية الكم والكيف خلال هذه العقود والأطوار المتتابعة والمتداخلة، ويجري رصد ذلك من خلال تناول **الأبعاد الخمسة الآتية:**

(1) الحالة الكلية للثبات والتغير في تعاريف السياسة الخارجية في أدبياتها المعاصرة

ترسخ متابعة الحالة الكلية لتطور تعاريف السياسة الخارجية على امتداد تطور أطوارها الثلاثة وعقودها الستة الماضية، وتعضد ظاهرة استمرار توالد هذه التعاريف وزيادتها، بتفاوت نسبي، حسب حالة كل مرحلة من ناحية، وحسب تعاريفها الجزئية مقارنة بتعاريفها الكلية من ناحية أخرى.

وحسبما هو موضح في الأشكال (9 و10 و11)، فقد تصاعد منحنى هذه التعاريف وزاد عددها من اثنين بنسبة (4.3%) في عقد الخمسينيات إلى ستة تعاريف بنسبة (13.1%) خلال عقد الستينيات، ثم إلى سبعة بنسبة (15.2%) في عقد السبعينيات، لتمثل مجتمعة ما نسبته (32.6%) في المرحلة التأسيسية (1950 – 1980) بالمقارنة مع المرحلتين اللاحقتين في تطور نظرية تحليل السياسة الخارجية المعاصرة.

وفي العقد الأول من المرحلة الوسطى (مرحلة المراجعة النقدية) انخفض عدد التعاريف إلى أربعة فقط بنسبة (8.7%)، ثم زاد إلى ثمانية تعاريف في عقد التسعينيات بنسبة (17.4%)، ليكون الوزن النسبي لها خلال هذه المرحلة الوسطى (26.1%)؛ ومع فواتح الألفية الجديدة، قلت هذه التعاريف بصورة ملحوظة ونزلت إلى ثلاثة فقط بنسبة (6.5%) خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم تصاعدت بصورة كبيرة للغاية لتسجل أعلى حجمها ومعدلها، فبلغت ستة عشر (16) تعريفًا بنسبة (34.8%) خلال العقد الثاني من هذا القرن، ليصل وزنها النسبي خلال طورها الحالي إلى (41.3%).

شكل رقم (9)

جدول بتطور التعاريف الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية

وفقًا للتتابع الزمني لمراحل تحليلها السياسي المعاصر

م	الحقبة الزمنية	التعاريف الجزئية						التعاريف الكلية				الإجمالي العام	
		الطبيعة	الأهداف	الأنشطة	السلوكيات	المواقف	القرار	العامة	المؤامة	التخطيط	المركبة	العدد	النسبة %
1	1960 – 50	–	–	–	1	–	–	1	–	–	–	2	4,3
2	1970 – 60	–	1	3	–	–	1	–	–	–	1	6	13,1
3	1980 – 70	–	–	–	2	–	–	1	–	3	1	7	15,2
4	1990 – 80	–	–	–	2	1	–	–	–	1	–	4	8,7
5	2000 – 90	3	–	–	–	–	1	–	1	2	1	8	17,4
6	2010 – 2000	–	–	–	–	–	1	–	1	1	–	3	6,5
7	2019 – 2010	1	1	1	–	2	3	–	2	4	2	16	34,8
	الإجمالي العام	4	2	4	5	3	6	2	4	11	5	46	%100
	النسبة العامة %	8,7	4,3	8,7	10,9	6,5	13	4,3	8,7	24	10,9	%100	

هذا الشكل من إعداد وتصميم الباحث.

شكل رقم (10)

رسم بياني بتطور التعاريف الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية

وفقًا للتتابع الزمني لمراحل تحليلها السياسي المعاصر

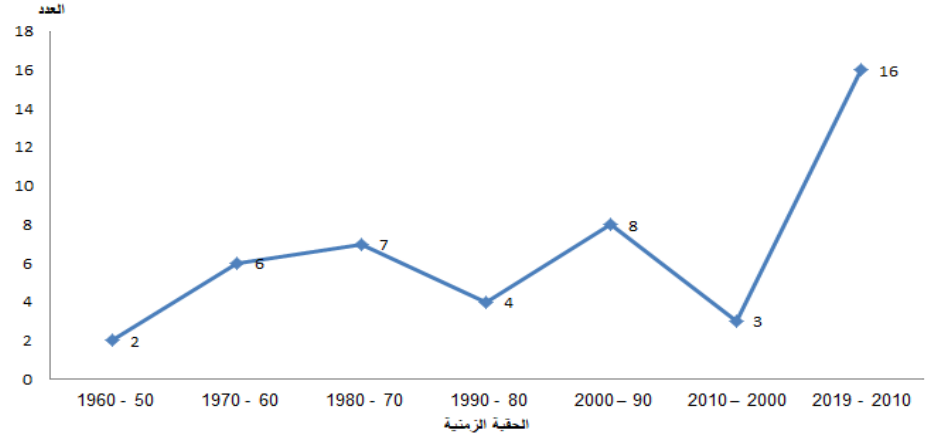

هذا الشكل من إعداد وتصميم الباحث.

شكل رقم (11)

التوزيع النسبي لتعاريف السياسة الخارجية تبعًا لمراحل تطور تحليلها المعاصر (1950 – 2019)

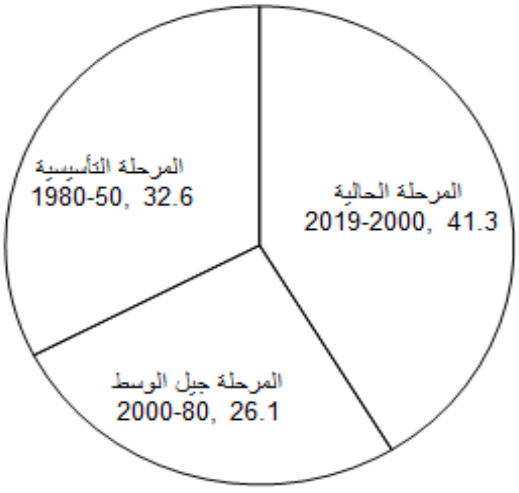

هذا الشكل من إعداد وتصميم الباحث.

وعلى **صعيد التقسيم الكلي والجزئي لهذه التعاريف**، وحسبما هو مبين في الشكلين رقمي (12 و 13)، فإن الحجم والوزن النسبي **للتعاريف الاصطلاحية الجزئية** قد انخفض من ثمانية تعاريف بنسبة (33.3%) خلال المرحلة التأسيسية إلى سبعة تعاريف بنسبة (29.2%) في المرحلة الوسطى، ثم واصل صعوده إلى تسعة تعاريف بنسبة (37.5%) في المرحلة الحاضرة، وغلبت تعاريفها التي ركزت على الأنشطة والسلوكيات في المرحلة الأولى بواقع ثلاثة تعاريف لكل واحدة منهما بنسبة (37.5%)، بينما صعدت في مرحلتها الثانية التعاريف التي تعتنى بطبيعة المفهوم بواقع ثلاثة تعاريف بنسبة (42%)، ولعنصر السلوكيات بواقع تعريفين اثنين بنسبة (28.6%)، ثم سادت التعاريف المعنية بصنع القرار في المرحلة الثالثة ووصل عددها إلى أربعة تعاريف بنسبة (44.4%).

شكل رقم (12)

جدول توزيع التعاريف الاصطلاحية الجزئية لمفهوم

السياسة الخارجية حسب مراحل تطور تحليلها المعاصر

م	الحقبة الزمنية	عدد التعاريف الجزئية						الإجمالي العام	
		الطبيعة	الأهداف	الأنشطة	السلوكيات	المواقف	القرار	العدد	النسبة %
1	1980 – 50	–	1	3	3	–	1	8	33,3
2	2000 – 80	3	–	–	2	1	1	7	29,2
3	2019 – 2000	1	1	1	–	2	4	9	37,5
الإجمالي العام		**4**	**2**	**4**	**5**	**3**	**6**	**24**	**%100**
النسبة %		**16,7**	**8,3**	**16,7**	**20,8**	**12,5**	**25**	**%100**	

هذا الشكل من إعداد وتصميم الباحث.

شكل رقم (13)

التوزيع النسبي للتعاريف الاصطلاحية الجزئية لمفهوم

السياسة الخارجية حسب مراحل تطور تحليلها المعاصر

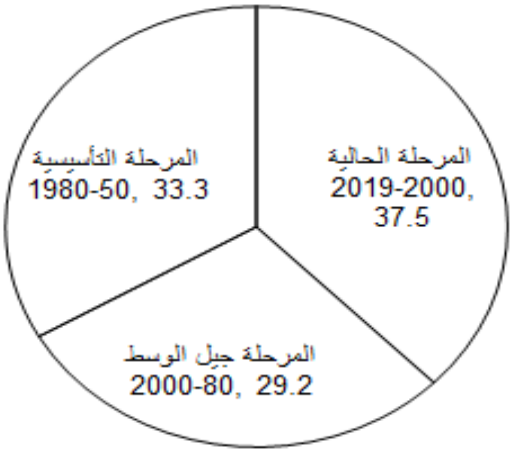

هذا الشكل من إعداد وتصميم الباحث.

أما **التعاريف الكلية**، وطبقًا لما هو وارد بالشكلين رقمي (14 و15)، فقد زاد حجمها ووزنها النسبي من سبعة تعاريف بنسبة (31.8%) في المرحلة التأسيسية إلى خمسة تعاريف بنسبة

(22.7%)، في المرحلة الوسطى، ثم ارتفع إلى عشرة تعاريف بنسبة (45.5%) في المرحلة الحاضرة، الأمر الذي يدل على زيادة الاهتمام بالتعاريف الكلية في هذه المرحلة مقارنة بالتعاريف الجزئية.

وبوجه عام فقد سادت في هذه المراحل الثلاث تلك التعاريف التي تتصل بعنصر التخطيط، بواقع ثلاثة تعاريف بنسبة (42.9%) في المرحلة الأولى، وثلاثة آخرين بنسبة (60%) في المرحلة الثانية، ثم خمسة تعاريف بنسبة (50%) في المرحلة الثالثة.

شكل رقم (14)

جدول توزيع التعاريف الاصطلاحية الكلية لمفهوم

السياسة الخارجية حسب مراحل تطور تحليلها المعاصر

م	الحقبة الزمنية	عدد التعاريف الجزئية				الإجمالي العام	
		العامة	الموائمة	التخطيط	المركبة	العدد	النسبة %
1	1980 – 50	2	–	3	2	7	31,8
2	2000 – 80	–	1	3	1	5	22,7
3	2019 – 2000	–	3	5	2	10	45,5
إجمالي عام		**2**	**4**	**11**	**5**	**22**	**%100**
النسبة %		**9,1**	**18,2**	**50**	**22,7**	**%100**	

هذا الشكل من إعداد وتصميم الباحث.

شكل رقم (15)

التوزيع النسبي للتعاريف الاصطلاحية الكلية لمفهوم

السياسة الخارجية حسب مراحل تطور تحليلها المعاصر

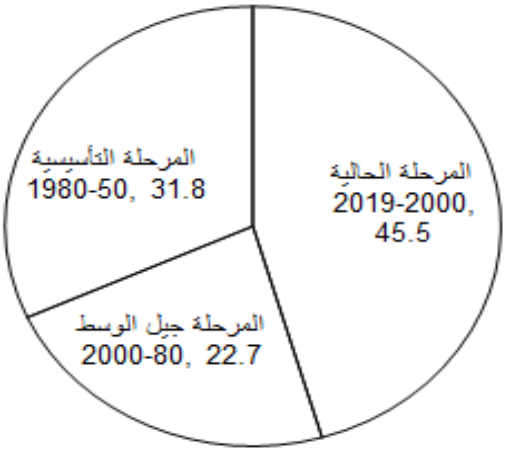

هذا الشكل من إعداد وتصميم الباحث.

(2) هيكل تعاريف السياسة الخارجية وأوزانها النسبية في المرحلة التأسيسية (1950 – 1980)

وصل العدد الإجمالي لتعاريف السياسة الخارجية في **مرحلتها التأسيسية** إلى خمسة عشر (15) تعريفًا، منها ثمانية (8) تعاريف جزئية بسيطة بنسبة (53.3%)، مقابل سبعة (7) تعاريف كلية بنسبة (46.7%)؛ وتبعًا لدلالاتها الاصطلاحية فقد غابت في هذه المرحلة التعاريف المعنية بطبيعة المفهوم، وعنصر المواقف، واعتبارات المواءمة بين أكثر من عنصر، فيما شهدت تعاريف تعتمد على عنصر الأهداف (تعريف واحد) نسبة (6.7%)، ويتطابق مع هذه النسبة تعريفها القائم على عنصر صنع القرار، وترتفع هذه النسبة إلى (13.3%) بالنسبة لكل من تعاريفها التي تركن إلى الصبغة العامة والتعاريف المركبة، كما ترتفع بصورة أكبر إلى (20%) فيما يخص كل من تعاريفها التي تعتمد على عناصر الأنشطة، والسلوكيات، والتخطيط.

(3) هيكل تعاريف السياسة الخارجية وأوزانها النسبية في المرحلة الوسطى (1980 – 2000)

انخفض منحنى هذه التعاريف إلى أثنى عشر (12) تعريفًا في **مرحلتها الوسطى**، منها سبعة (7) تعاريف جزئية بنسبة (58.3%)، وخمسة (5) كلية بنسبة (41.7%؛ وحسب دلالاتها الاصطلاحية فقد اختفت خلال هذه المرحلة التعاريف التي تمس عنصر الأهداف، والأنشطة، أو ذات

الصبغة العامة، فيما كان حاضرًا تعاريفها التي تعنى بكل من المواقف، وصنع القرار، واعتبارات المواءمة وتلك ذات الصبغة المركبة بواقع تعريف واحد لكل فئة بنسبة (8.3%) لكل واحد منها؛ بينما تصاعدت تعاريفها التي تتعلق بالسلوكيات بواقع تعريفين اثنين بنسبة (16.8%)، فيما وصلت إلى ثلاثة تعاريف بنسبة (25%) فيما يخص تعاريفها التي تمس طبيعة المفهوم، وتخطيط السياسة الخارجية.

(4) هيكل تعاريف السياسة الخارجية وأوزانها النسبية في المرحلة الحالية (2000 – 2019)

ارتفع منحنى هذه التعاريف ووزنها النسبي في هذه المرحلة الحالية، وبلغ تسعة عشر (19) تعريفًا، منها تسعة (9) تعاريف جزئية بنسبة (47.4%)، وعشرة (10) تعاريف كلية بنسبة (52.6%)، وتبعاً لمعانيها الاصطلاحية فقد انتفت التعاريف ذات الصبغة العامة، والتي تتعلق بعنصر سلوكيات السياسة الخارجية، وترسخت تعاريفها التي تعبر عن طبيعتها، وأهدافها، وأنشطتها، بواقع تعريف واحد لكل منها بنسبة (5.3%)، وزاد الوزن النسبي لتعاريفها المركبة، وتلك التي تتصل بمواقف السياسة الخارجية، بواقع تعريفين لكل واحد منهما بنسبة (10.5%)، وارتفع هذا العدد ووزنه النسبي بالنسبة للتعاريف المعنية باعتبارات الموائمة بواقع ثلاثة تعاريف بنسبة (15.8%)، ثم إلى أربعة تعاريف بنسبة (21%) فيما يخص تعاريفها المتعلقة بصنع القرار، ثم إلى خمسة تعاريف بنسبة (26.3%) في تلك التي تركز على عنصر تخطيط السياسة الخارجية.

(5) التعاريف المستمرة عبر مراحل التطور الزمني لأدبيات السياسة الخارجية المعاصرة

من القراءة المتأنية والمقارنة العلمية للأشكال بالأرقام (9–15)، يستخلص أن ثلاثة أصناف من تعاريف السياسة الخارجية ظلت حاضرة على امتداد مراحل تطور أدبياتها المعاصرة، أحدها من التعاريف الجزئية التي تعني بعنصر صنع القرار الذي بزغ في المرحلة الأولى (تعريف واحد)، واستمر بنفس الوتيرة في المرحلة الثانية (تعريف واحد)، ثم ازداد إلى أربعة تعاريف في المرحلة الثالثة.

أما الصنفان الآخران من هذه التعاريف المتواترة المستقرة فهما من التعاريف الكلية، ويتعلقان بالتعاريف المركبة بواقع تعريفين، ثم واحد فقط، ثم اثنين، خلال هذه المراحل الثلاث على التتابع، والتعاريف الخاصة بعنصر التخطيط بواقع ثلاثة تعاريف، ثم ثلاثة أيضاً ثم خمسة، خلال كل مرحلة من مراحل تطور نظرية السياسة الخارجية المعاصرة على التوالي.

وعلى هذا الصعيد، فقد ظهرت بعض التعاريف مبكرًا ثم اختفت؛ مثل: التعاريف العامة التي عرفتها المرحلة التأسيسية فقط، والتعاريف التي تمس عنصر السلوكيات التي غابت في المرحلة الحالية، وتلك التي تتصل بعنصري الأنشطة والأهداف التي ظهرت في المرحلة التأسيسية ثم اختفت في المرحلة الوسطى، لتعاود الظهور مجددًا في المرحلة الحاضرة.

وفي مقابل ما سلف، فقد ظهرت بعض التعاريف متأخراً في المرحلة الوسطى، واستمرت دون انقطاع في مرحلتها الراهنة مثل تعاريف السياسة الخارجية التي تركز على عنصر المواقف واعتبارات المواءمة، وطبيعة المفهوم.

ثالثًا: المراجعة النقدية الجامعة للتعاريف الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية

إذا كانت هذا الدراسة قد قدمت ابتداء مراجعة جزئية ونقدًا محددًا لجوانب القصور والنقص في كل مجموعة من مجموعات التعاريف الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية، فإنَّ عملية المراجعة الكلية لما سلف إنما تكمل ما تقدم، وتحلله تحليلاً نقديًا، وتقارنه مقارنة جامعة، تخلص منها إلى النتائج والدلالات الآتية:

(1) حالة عدم الاتفاق بين أهل العلم والتخصص في أدبيات السياسة الخارجية – على تعريف اصطلاحي موحد لهذا المفهوم، دون أن يصاحب ذلك حالة من التناقض والخلط في تأصيل المفهوم باستثناء الاتجاه الفكري الذي يعرفه من مدخل تحديد طبيعته دون تعيين ماهيته؛ فيراه مجرد فن من فنون التعامل مع الآخر، ليذكي جدالاً فكريًا كاد أن يقبر حول كون السياسة الخارجية علمًا قائمًا بذاته له قواعده وأدواته العلمية، أم مجرد فن يتقن أهل الصنعة طرائقه ويعرفون أسراره.

(2) إن هذه المراجعة النقدية تستبعد – ولابد – التعاريف التي تحدد طبيعة المفهوم دون الغوص في ماهيته وعناصره، كما تستبعد من باب أولى التعاريف العامة التي يغلب عليها الطابع الفلسفي الذي يبلغ عمومها وإطلاقها حداً يتعذر معه تمييز مفهوم السياسة الخارجية عما عداه من مفاهيم ذات صلة، ومن ثم تبقى إذن مجموعة التعاريف الجزئية والكلية التي تقترب من ماهية السياسة الخارجية ولو في أحد أجزائها ومكوناتها.

(3) إذا كانت الغالبية الغالبة من هذه التعاريف لا تزال تنطلق من كون الدولة هي وحدة السياسة الخارجية رغم ما طرأ من تغير وتبدل في وحدات السياسة الخارجية المعاصرة، فإن هذا القاسم

المشترك العام الأكبر بينها يحمل في طياته عدة دلالات على هذا الصعيد، من أهمها إن الدول – رغم مزاحمة وحدات دولية أخرى لها – لا تزال بحق هذا الفاعل الأكثر فاعلية وحراكًا على الصعيد الخارجي، وما الوحدات الدولية الأخرى إلا كيانات تخرج من رحم الدول، حتى ولو زادت عنها عددًا وعُدة في بعض الأحيان، أو ناطحتها وسعت إلى تراجعها وتآكلها أو غيابها في أحيان أخرى.

(4) إن الغالبية الغالبة من أدبيات السياسات الخارجية المعاصرة لا تزال حتى الوقت الحاضر تقوم على أن الدولة هي الأصل في وحدات السياسة الخارجية، وجل دراساتها، إن لم يكن كلها إلا النزر اليسير منها، يعنى بتأصيل السياسات الخارجية للدول دون سواها من وحدات السياسة الخارجية الأخرى.

(5) لا يزال تعريف مفهوم السياسة الخارجية محل جدل علمي مستمر، نتج عنه انتشار أكثر من ستة وأربعين تعريفًا، يمكن تجميع شتاتها، وتنقيحها لاستخراج وبناء تعريف لمفهوم السياسة الخارجية، الأمر الذي يؤكد القيمة العلمية والعملية لصياغة هذا التعريف الذي يستحق الاجتهاد الفردي والجماعي، ومن ثم يغدو أمرًا صائبًا أن يتم الاعتماد على هذا الجدل الفكري في تعريف المفهوم، الذي لا يمكن التسليم بحال أنه أصبح من المسلمات والبديهيات التي لا تحتاج إلى تعريف محدد أو موحد.

(6) إن القيمة العلمية لصياغة تعريف منطقي سليم، أو على الأقل تعريف إجرائي لمفهوم السياسة الخارجية، لا تزال كبيرة في ظل هذا الزخم المتراكم من التعاريف الاصطلاحية الجزئية والكلية المتناثرة، في أدبيات السياسة الخارجية، التي يمكن البناء عليها وتوظيفها بحق في الوصول إلى هذه الغاية، لاسيما وأن عددًا من محاولات تعريف المفهوم قد اقتربت من عدد لا بأس به من مكوناته، وقدمت تعاريف موسعة لهذا المفهوم.

رابعاً: صياغة تعريف جامع لمفهوم السياسة الخارجية

في ضوء كل ما سبق من مقدمات وشروح تصل الدراسة إلى خلاصة هذه المقدمات والشروح، التي تعمل على بناء وصياغة تعريف جامع لمفهوم السياسة الخارجية، وتنطلق ابتداء من تبيان الدلالات اللغوية والأصول التاريخية لهذا المفهوم وتقارنه مع دلالاته الاصطلاحية، ثم تقدم تعريفها العلمي الجامع لهذا المفهوم.

(1) الدلالات اللغوية والأصول التاريخية لمفهوم السياسة الخارجية

يدخل مفهوم "السياسة الخارجية" ضمن المفاهيم المركبة لغة واصطلاحًا؛ فهو يتألف من موصوف (السياسة) وصفة تضبط هذا الموصوف وتحكمه (الخارجية)، ويستخدم بصيغة المفرد "سياسة خارجية" أو بصيغة الجمع "سياسات خارجية Foreign Policies"؛ وتعني "السياسة" في لغة الضاد "تدبر الأمور واصلاحها"، وتقيدها صفة (الخارجية) فتحصرها في دلالاتها اللغوية عند "أمور البلد التي تتصل بالبلاد الخارجة عنها" (المعجم الوسيط، ص 224 و462).

ولقد اشتقت كلمة السياسة "Policy" من أصلها الإغريقي "Polis" وتعني الدولة أو المدينة أو مكان تجمع المواطنين، وتشمل جميع الشئون التي تهم الجماعة الإنسانية، ثم تطور استخدام المفهوم منذ القرن الثالث عشر الميلادي وأصبح يقتصر على كل ما يخص شئون الحكم وإدارة العلاقات الخارجية والشئون الداخلية للدولة (سلامة على، 2003، ص 19و20) ، فيما يرجع أصل كلمة (Foreign) إلى الكلمة اللاتينية Foris بمعنى "Outside" أو كلمة Fores بمعنى "Door"، وتشير في دلالاتها اللغوية العامة إلى كل ما هو أجنبي أو دخيل أو غريب غير مألوف، ويقصد بها في دلالاتها اللغوية الخاصة تعاملات وعلاقات الدولة مع غيرها من الدول الأخرى، ومن ثم فإن مفهوم السياسة الخارجية في دلالاته اللغوية إنما ينحصر في سياسة الحكومة أو إستراتيجيتها في التعامل مع الدول أو الأمم الأخرى(The Oxford Dictionary) ، أو بعبارة أخرى فإنها تحمل – كمفهوم مركب – معنى لغويًا محددًا هو تدبير وإصلاح أمور الدولة التي تتعلق بتعاملاتها وعلاقاتها مع الدول أو الأمم الأخرى.

وتكاد هذه الدلالة اللغوية لمفهوم السياسة الخارجية تقترب، إن لم تكن تتطابق – مع بعض دلالاته الاصطلاحية التي كشفت عنها تعاريفه العلمية في أدبيات السياسة الخارجية المعاصرة، بل هو أكثر عمومية واتساعًا من هذه الدلالات الاصطلاحية الجزئية، ويقودنا ذلك كله إلى توظيف هذه الدلالات اللغوية والاصطلاحية مجتمعة والاستئناس بها في بناء تعريف منطقي سليم لمفهوم السياسة الخارجية أو على الأقل صياغة تعريف إجرائي جامع لهذا المفهوم، يراعي تجاوز ما وجه إلى التعاريف الاصطلاحية السابقة من انتقادات، ويعالج ما يعتورها من أوجه قصور وثغرات، ويحيط بكل عناصر ومكونات وأبعاد عملية صناعة السياسة الخارجية في صورها المعاصرة.

(2) نحو تعريف جامع لمفهوم السياسة الخارجية

انطلاقًا مما تقدم في مجموعه وتأسيسًا عليه، تخلص هذه الدراسة إلى تعريف جامع لمفهوم السياسة الخارجية، التي يقصد بها "كل سياسة عامة معتمدة، تنتهجها الدول – أو غيرها من الوحدات الدولية، وفق برنامج عمل تختاره هذه الوحدات من بين البدائل المتاحة التي تفرضها إمكاناتها وقوتها النسبية ومقتضيات مصالحها الحيوية، من أجل تحقيق أهدافها المقصودة من تعاملاتها وعلاقاتها الخارجية، وما تمتلكه من وسائل لتنفيذ هذه الأهداف، في ضوء المواءمة بين المصالح النسبية المتبادلة، والأهداف الثابتة والمتغيرة لهذه الوحدات الدولية، ومواقفها وسلوكياتها الخارجية، وما تتخذه من قرارات تتطلبها اعتبارات المبادأة أو الاستجابة للتغير في النسق الدولي".

ورغم الطول النسبي لهذا التعريف إلا أن مقارنته مع ما عداه من تعاريف اصطلاحية ولغوية تظهر لأول وهلة مدى شموله لكل عناصر مفهوم السياسة الخارجية، وتميزه عن هذه التعاريف من أوجه كثيرة:

(أ) عناصر ومقومات تعريف الدراسة لمفهوم السياسة الخارجية

جمع هذا التعريف كل عناصر ومقومات مفهوم السياسة الخارجية في دلالاتها المعاصرة، **فركز على العناصر الآتية:**

العنصر الأول: هي سياسة عامة معتمدة للدولة أو غيرها من وحدات السياسة الخارجية.

العنصر الثاني: ترسم هذه السياسة العامة وفق خطة وبرنامج عمل تختاره الأجهزة المعنية من بين البدائل المتاحة، ولم ينعت التعريف هذا البرنامج بصفة (العلنية) عمدًا؛ كون بعض أوجه السياسات الخارجية تتسم بطابع السرية، ناهيك عن أن العديد من سياساتها المعلنة لا تعبر صراحة عن ماهية هذه السياسات.

العنصر الثالث: يحدد برنامج عمل السياسة الخارجية الإمكانات والقدرات المطلقة للوحدة الدولية من ناحية، وقوتها النسبية التي تتحدد بمقارنتها وموازنتها مع إمكانات وقدرات الوحدات الأخرى من ناحية أخرى.

العنصر الرابع: يعمل هذا البرنامج على تحقيق أهداف الوحدة الدولية التي تتوخاها من جراء تعاملاتها وعلاقاتها مع الخارج من جانب، والمواءمة بين هذه الأهداف المنشودة وما يتسنى لها إنجازه منها في ضوء ما تتمتع به من وسائل وطرق لتنفيذ هذه السياسة الخارجية من جانب آخر.

العنصر الخامس: عند تنفيذ برنامج عمل السياسة الخارجية تراعي الوحدة الدولية اعتبارات المواءمة بين مصالحها العليا ومصالح غيرها من الوحدات الدولية، والملائمة بين أهدافها الثابتة التي تحافظ على الوضع العام، وأهدافها الأخرى التي تسعى إلى تغيير هذا الوضع في بعض الأحيان.

العنصر السادس: تأخذ الوحدة الدولية في حسبانها، وهي تتولى إدارة سياستها الخارجية وتتابع تنفيذ خطة عملها، مواقفها وسلوكياتها الخارجية وقراراتها المتخذة على هذا الصعيد؛ سواء ما يتعلق منها بالإقدام على فعل معين، أم الاستجابة والتصدي لفعل آخر يحدث تغيرًا في النسق الدولي.

(ب) المزايا النسبية للتعريف المستحدث مقارنة بالتعاريف الأخرى لمفهوم السياسة الخارجية

تتمثل أهم المزايا النسبية للتعريف المستحدث مقارنة بالتعاريف الاصطلاحية الأخرى الشائعة في أدبيات السياسة الخارجية المعاصرة **فيما يلي:**

الميزة الأولى: سلَّم هذا التعريف من أوجه القصور والثغرات التي وقعت فيها التعاريف الاصطلاحية السابقة؛ سواء ما يتعلق منها باستخدام التعابير الغامضة الفضفاضة، أم ما يخص مضامينها غير المكتملة لعناصر السياسة الخارجية ومقوماتها الأساسية، أم ما يدخل فيها من قصر وحدات السياسة الخارجية على الدولة وحدها التي تزاحمها وحدات أخرى مستجدة تنعم بإمكانات وقدرات وقوة جعلتها فاعلة ومؤثرة بقوة في صناعة السياسات الخارجية المعاصرة.

الميزة الثانية: راعى هذا التعريف أنشطة (تصرفات وسلوكيات) السياسة الخارجية التي تمس مدخلاتها وعناصر بيئتها الداخلية والخارجية والشخصية والنفسية، التي اختزلها في تعبير "إمكانات الوحدة الدولية وقدراتها وقوتها النسبية"؛ فزواج في ذلك ما بين عناصر البيئة الداخلية والبيئة الخارجية التي تفرز محددات صناعة السياسة الخارجية الموضوعية والشخصية سواء بسواء.

الميزة الثالثة: لم يغفل هذا التعريف أنشطة مخرجات السياسة الخارجية، التي تضم على مستوى التحليل الجزئي سلوكياتها وقراراتها، وعلى مستوى التحليل الكلي خططها وبرامج عملها، وأنماطها، وتوجهاتها العامة، وأهدافها ومبادئها، وسياساتها المعتمدة.

الميزة الرابعة: حرص هذا التعريف على أن يتصدره إدماج السياسة الخارجية داخل بوتقة السياسات العامة المعتمدة للدولة أو غيرها من وحدات السياسة الخارجية الأخرى، الأمر الذي يضع هذه السياسة في مكانها الصحيح باعتبارها سياسة عامة للدولة قبل أي شيء آخر، ومن هذا المقوم الأصيل من مقومات مفهوم السياسة الخارجية المعاصرة تشتق وتتوالد بقية عناصره ومقوماته الأخرى، يستوي في

ذلك كونها خطة أو برنامج عمل، يختار من عدة بدائل متاحة، له أهدافه وغاياته، وله وسائل وطرق تنفيذه، وله مدخلاته ومخرجاته، وله مواءماته المتعددة وتنوعاته ما بين الفعل والمبادأة أو رد الفعل والاستجابة لما يقع من تغيرات في النسق الدولي.

خاتمة

أجرت هذه الدراسة مراجعة نقدية جزئية وكلية لمفهوم السياسة الخارجية في أدبياتها المعاصرة بعد مسحها ورصدها لتعاريفها الاصطلاحية في هذه الأدبيات، وتتبع أهمية تأصيل مفهوم السياسة الخارجية من كونها مفهوم الأساس في هذا الحقل المعرفي، ويسهم ذلك في صياغة وتطوير دراسات النظرية السياسية للعلاقات الدولية، التي يعد بناء وشرح وتحليل المفاهيم السياسية أحد مجالاتها العلمية المتجددة بوجه عام (Heywood, 2004).

ولقد أسفرت عملية المراجعة النقدية لهذا المفهوم العلمي عن ثلاثة ظواهر على هذا الصعيد؛ أولها ظاهرة تعدد وتنوع التعاريف الاصطلاحية لمفهوم السياسة الخارجية التي حصرت منها هذه الدراسة ستاً وأربعين (46) تعريفًا في أدبياتها الغربية والعربية، التي اتجهت نحو بناء نظرية تحليل السياسة الخارجية المعاصرة عبر أطوارها الثلاثة المتداخلة اعتباراً من عقد الخمسينيات من القرن العشرين حتى الوقت الراهن.

أما **الظاهرة الثانية** في هذا السياق، فهي استمرار الجدل العلمي الصحي حول تعريف مفهوم السياسة الخارجية وعدم توقفه أو انقطاعه طوال العقود السبعة الماضية، ليظل هذا الموضوع إحدى القضايا المطروحة للبحث والدراسة على امتداد هذه الفترة، حيث كشفت الدراسة عن خمسة عشرة (15) تعريفًا بنسبة (32.6%) من العدد الكلي خلال المرحلة التأسيسية لنظرية السياسة الخارجية الحديثة (1950 – 1980)، واثنى عشر (12) تعريفًا بنسبة (26.1%) خلال المرحلة الوسطى النقدية (1980 – 2000)، وتسعة عشر (19) تعريفًا بنسبة (41.3%) خلال مرحلتها الحالية التي اتجهت إلى تقريب وتوحيد الأطر التحليلية للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

وتأتي **الظاهرة الثالثة** في هذا الجانب، وهي تتعلق **بالتقسيم الثنائي للتعاريف الاصطلاحية** لمفهوم السياسة الخارجية الذي يجمع بين فئة التعاريف الاصطلاحية الجزئية وقد بلغت في مجموعها أربعة وعشرين (24) تعريفًا بنسبة (52.2%)، في مقابل فئة التعاريف الاصطلاحية الكلية التي وصل مجموعها إلى اثنين وعشرين (22) تعريفًا بنسبة (47.8%)، وقد استمر تكاثر وتوالد هذه التعاريف

من الفئتين على امتداد تطور أطوار مراحل صياغة وبناء نظرية السياسة الخارجية الحديثة، وإن تفاوت وزنها النسبي في كل مرحلة من مراحلها الثلاث المتعاقبة؛ حيث زاد الوزن النسبي للتعاريف الجزئية مقارنة بالتعاريف الكلية خلال المرحلتين التأسيسية والوسطى، (53.3% و58.3%)، بينما انخفض وزنها النسبي (47.3%) لصالح التعارف الكلية في مرحلتها الحاضرة.

ولقد عرفت التعاريف الاصطلاحية الجزئية البسيطة لمفهوم السياسة الخارجية ستة أصناف من التعاريف ركزت على طبيعة المفهوم، أو أحد عناصره؛ يستوي في ذلك أنشطتها، وأهدافها، وسلوكياتها، ومواقفها، وصنع قرارها؛ فيما عرفت تعاريفها الكلية أربعة أصناف يجمع الواحد منها أكثر من عنصر من مكونات مفهوم السياسة الخارجية، وتضم تعاريفها العامة الفلسفية، وتعاريفها المركبة، وتعاريفها التي تقوم على اعتبارات المواءمة بين عنصرين أو أكثر من مقومات المفهوم، وتعاريفها التي تتخذ التخطيط أصلاً ونواة تدور في رحابها مجموعة كبيرة من عناصر السياسة الخارجية.

وقد انقطعت بعض هذه الأصناف من التعاريف وتوقفت بعد انتشارها؛ مثل: التعاريف العامة، وتلك المعنية بالأنشطة والأهداف والسلوكيات، وبزغت على الجانب الآخر تعاريف تمس مواقف السياسة الخارجية، وطبيعتها، أو تراعي اعتبارات المواءمة بين عناصرها، واستمرت دونما انقطاع تاريخي تعاريفها المركبة، وتلك التي تعنى بصنع قرارها وتخطيطها.

وإذا كانت هذه التعاريف تعاني من تعددها وتنوعها وعدم اكتمالها، فإنها تتسم بعدة سمات عامة يتصدرها تكاملها وتداخلها وعدم تناقضها، وثبات بعضها وتجدد وتبدل بعضها الآخر، وقد يسر ذلك الطريق أمام الدراسة للاستفادة من هذا الثراء الفكري، وتوظيفه في صياغة وبناء تعريف جامع لمفهوم السياسة الخارجية راعى ابتداء كونها سياسة عامة يخطط لها في سياق وضع وإقرار السياسات العامة للدولة؛ مما يحقق الترابط بين السياستين الداخلية والخارجية، كما أنه يجمع عناصر ومقومات الأخيرة في فلك عملية تخطيطها وإدارتها، الأمر الذي يربطها بعملية صنع قراراتها على نحو يراعي بيئتها الداخلية والخارجية سواء بسواء، مما يقوي الصلات الوثقى بين السياسة الخارجية والعلاقات السياسية الدولية، باعتبار الأخيرة الأصل، والأولى أحد فروعها التي تتحرك في سياقها العام، بمشاركة وحداتها المستقلة (الفاعلين الدوليين)، وفي طليعتهم الدولة التي لا تزال بلا منازع أهم هؤلاء الفاعلين المؤثرين على صعيد كل من السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية المعاصرة سواء بسواء.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. بالمر، جيلن ، و مورجان ، كليفتون ، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: د. نوير، عبدالسلام ، 2011م ، الرياض: كلية الأنظمة والعلوم السياسية (قسم العلوم السياسية)، جامعة الملك سعود، 1432 هـ/ ، ص 17-50.
2. بدوي، محمد طه واخرون، 2004، "مقدمة الى العلاقات السياسية الدولية"، الاسكندرية: الكس لتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الثانية، ص356.
3. توفيق، سعد حقى، 2006، "مبادئ العلاقات الدولية"، عمان (الأردن): دار وائل للنشر، ص15.
4. جونسون لويد، 1989، "تفسير السياسة الخارجية"، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، ص 26.
5. الدبار، محمد، مارس 2019، "أبعاد السياسة الخارجية: دراسة تأصيلية"، القاهرة: المركز المصري للدراسات، ص3.
6. الدروع، صفر، يناير 2019، "نظرية السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها"، مجلة شجون عربية، [https://arabiyaa.com/2019/1/24]
7. ربيع، حامد ،1973، "نظرية السياسة الخارجية"، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، د.ت، ص7.
8. الرمضاني، مازن، 1990، "السياسة الخارجية: دراسة نظرية"، الجزء الأول، بغداد: مطبعة دار الحكمة، ص 26 و27.
9. زكى محمد، فاضل، 1989، "السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية"، بغداد: مطبعة شفيقْ، ص 23.
10. عبد العظيم، زينب، 1994، "الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 1981-1991"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص4-9.
11. العبدلي، عبد المجيد، 1994، "قانون العلاقات الدولية"، تونس: دار أقواس للنشر، ص124.

12. علي، جمال سلامة ،1424هـ/2003م "أصول العلوم السياسية: اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات"، القاهرة: دار النهضة العربية، ص 19 و20.
13. سليم، محمد السيد ،1998، "تحليل السياسة الخارجية"، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ص 12.
14. لادمى، عربي، 2016،"السياسة الخارجية: دراسة فى المفاهيم والتوجهات والمحددات"، الجزائر: المركز الجامعي تمنراست، [https://democraticas.del/2016/12/27]
15. محروس، عبد الخبير عطا، وخليل، عبد الرحيم، وعبد الحفيظ، علاء، 2009، "السياسة الخارجية والتنظيم الدولي"، أسيوط: جامعة أسيوط (قسم العلوم السياسية – كلية تجارة)، ص13.
16. مصباح، زايد عبد الله، 1999، "السياسة الخارجية"، طرابلس(ليبيا): دار الثالة، ص10-14.
17. مصباح، عامر، 2008، "المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية"، الجزائر (بن حكنون): ديوان المطبوعات الجامعية، ص215.
18. المعجم الوسيط، 1425هـ/2004م، إصدار: مجمع اللغة العربية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثانية، ص 224 و462.
19. مقلد، إسماعيل صبري ،2011، "العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع"، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، ص 140 و141.
20. مقلد، إسماعيل صبري ،2013، "السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية"، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، ص 14 و15.
21. منصور، ممدوح ،1995/1994، السياسات الخارجية، سلسلة محاضرات غير منشورة ألقيت على طلاب قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الإسكندرية، ص 11 و15.
22. النعيمي، أحمد نوري، 2011، "السياسة الخارجية"، عمان (الأردن): دار زهران للنشر والتوزيع، ص 27.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Brady, Linda, “Planning For Foreign policy: A Framework of Analysis”, International Journal, 32 (4), August 1972, P. 833,834.
2. Carlsnaes, Walter, 1980, "The Concept of Foreign Policy Actions in Comparative Analysis", Co. operation and conflict, N.15, p 6.
3. Calsnaes, Walter et al, 2002, 2016, “The Changing Politics of Foreign Policy”, New York: Littlefield, P.335.
4. Furniss, Edgar & Snyder, 1955, “An Introduction to American Foreign Policy", New York: Rinehart, p 6 &28.
5. Hermann, Charles, 1972, "Policy Classification: Akey to The Comparative study Foreign Policy" in Janes Rosenau, V. Davis and M. East (eds), "The Analysis of International Politics, New York, Free Press, p 72.
6. Heywood, Andrey, (2004), “Political Theory: An Introduction”, London: Palgrave Macmillan, Chapter 1.
7. Hill, Christopher, (2003, 2016), “Foreign Policy in The Twenty First Century”, New York: Harpper and Row, P.3, 4.
8. Hill, Norman, (1962), “International Politics”, New York: Harpper and Row, P.73.
9. Hudson, Valerie M.; Day, Benjamin S., (2019), “Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory”, New York, Rowman and Little Field, Third Ed, P.1-33.
10. Hudson, Valerie M., (2008), “The History and Evolution of Foreign Policy Analysis”, in Smith and Others, "Foreign Policy: Theories, Actors, Cases", Oxford: Oxford University Press, (2008), P.11-30.
11. Joseph, Frankel, (1965), “The Making of Foreign Policy”, Oxford: Oxford University Press, P.21.

12. Jackson, Robert; Maller, Jorgen; Sorensen George, (2019), “Introduction to International Relations: Theories and Approaches”, Oxford: Oxford University Press, P.6-18, 288-301.
13. Kurt, I., “How Foreign Policy is made”, (1949), New York: Free Press, P.16.
14. Misra, K.P., (1970), “Foreign Policy and Its Planning”, London: Asia Publishing House, P.177.
15. Modelski, George, 1962, "A Theory of Foreign Policy", New York, Praeger, p 6.
16. Morgan, G. Allen, “Planning in Foreign Affairs: The State Of The Art”, Foreign Affairs, 39(2), January 1961, P.271.
17. Morgan, Partrick, 1975, "Theories and Approaches to International politics", Page – Ficklin: parlo Alto, Calif, p 166.
18. Neack, L.; Hey, J.A., Haney, P.J., (1995), “Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generations” (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall).
19. O’Leary, Michael, 1973, “Policy Formulation and Planning” in Robert Boardman and J. Grooms, (eds), “The Management of- Britain’s External Relations”, New York: Barnes and Nobles, P.118, 119.
20. Plano, Jack & Olton, Ray, 1982,"The International Relations Dictionary", Santa Barbara: A.B.C. o.c.l., p 7.
21. Rosenau, James, 1968, "Moral, Ferver, Systemic Analysis and scientific consciousness in Foreign Policy Research", in Austin Ranny, (ed.), "Political science and Public Policy", Chicago Markham, p 222.
22. Rosenau, James, 1974, "Comparing Foreign Policies: Why? What? How?” In James Rosenea, "Comparing Foreign Policies", New York, Hosted Press, p 6.

23. Seabury, Paul, 1965, "Power, Freedom and Diplomacy: The Foreign Policy of United States", New York, Random House vintage, p 7.
24. Smith, Steven; Had, Field; Dunne, Tim, (2016), “Foreign Policy: Theories, Actors, Cases”, Oxford: Oxford University Press, P.14.
25. Snyder, R., and Others, (1962), “Foreign Policy Decision Making”, New York: Free Press, Glencoe.
26. “The Oxford Dictionary", 1994, Compiled by Joyce M. Hawlky, Oxford University Press.
27. Wilkenfeld, Jonathan, 1986, "Foreign Policy Behavior", Beverly Hills, saoe, p 110.

Wolfers, Arnold, (1970), “The Goals of Foreign Policy” in Olson Sonderman; Mcclollan (eds.), “The Theory and Practice of International Relations”, New Jersey, London: Prentice Hall, Inc, P. 194-199.